صباح الخير البناء

قوميـــــــــــة اجتماعيـــــــــة

WWW.SABAHELKHEYR.COM

العدد 165 ـ 9 كانون الثاني 2026

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبر رابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

في هذا العدد

الافتتاحية

نحن والعالم تحت وطأة الانتهاكات الصهيو ترامبية كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

الرابط للافتتاحية على موقع المجلة

صوت سعاده

«سقوط الولايات المتحدة من عالم الإنسانية الأدبي»

الرابط لصوت سعاده على موقعى المجلة

أخبار الحزب

الحزب يشجب العدوان على فنزويلا

الرابط للخبر على موقع المجلة

منفذية زحلة تجول على مطرانيات المنطقة

الرابط للخبر على موقع المجلة

منفذية عكار في سلسلة لقاءات

الرابط للخبر على موقع المجلة

سياسة

وضع اليد الأميركية على مخزون فنزويلا النفطي ـ لينا شلهوب

الرابط للمقال على موقع المجلة

من «مونرو» إلى «دون مونرو» وعودة الاستعمار ـ نجا حمادة

الرابط للمقال على موقع المجلة

«الحريّة» بين مفهومي القاموس الأميركي ـ فارس بدر

الرابط للمقال على موقع المجلة

الجولان لم يعد قضية السوريين وحسب ... ـ سومر الفيصل

الرابط للمقال على موقع المجلة

بين «قسد» ودمشق... حوار «اللامركزية» مستمر ـ نظام مارديني

الرابط للمقال على موقع المجلة

الشام بعد 2025: هوية الحاكم أم طبيعة الدولة؟ ـ د. ميلاد سبعلي

الرابط للمقال على موقع المجلة

من تفكك السيادة الوطنية السورية ـ د.نبيلة غصن

الرابط للمقال على موقع المجلة

حجر الزاوية

الروابط الإنسانية ـ نجيب نصير

الرابط للمقال على موقع المجلة

مجتمع

قطر والإمارات ولعنة الديمغرافيا ـ د. بيار عساف

الرابط للمقال على موقع المجلة

بعد انكشاف خديعة النظام الدولي: المقاومة واجبٌ ـ محمد عواد

الرابط للمقال على موقع المجلة

رسالة مفتوحة إلى السيّد رئيس الجمهورية ـ وجدي المصري

الرابط للمقال على موقع المجلة

ثقافة

سعاده في مواجهة الخيانة ـ د. ادمون ملحم

الرابط للمقال على موقع المجلة

المدير المسؤول: ماهر الدنا رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه

مسؤول الموقع: جنى الصايغ للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

الافتتاحية

نحن والعالم تحت وطأة الانتهاكات الصهيو ترامبية

كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

المستجد الذي شغل العالم في مطلع العام الجديد، فاق ما عرفته الأحداث العام السابق، من تطاول أميركي استبدادي على سيادة الدول وأعراف القانون الدولي ومبدأ «الحصانة السيادية» بعد كل ما أتقنت أميركا فعله في الدفع إلى انهيار النظم القانونية في العالم المعاصر، غرباً حيث تهيمن وتشغل العالم في الحروب وشرقاً، حيث تبيح لربيبتها تل أبيب فعل ما تشاء.

هكذا جاءت عملية خطف رئيس فنزويلا نيقولاس مادورو وزوجته من داخل فنزويلا في عملية عسكرية، أسمتها واشنطن عملية بطولية للدلتا، بينما هي عملية قرصنة ولصوصية بامتياز، ولم تتضح بعد كامل تفاصيل العملية وإذا كان هناك خيانة أو تواطئ داخلي.

العملية هذه تؤكد نية رئيس الولايات المتحدة الأميركية، بجعل العالم اجمع ساحة لجنونه من اجل ما يقوله «بالسلام المزعوم» وبعد فنزويلا قد نرى وبموجب مبدأ «مونرو» المستحدث لسياسة مرّعليها قرنين من الزمن مذ اقر جيمس

مونرو استراتيجيته التوسعية، اليوم جاء عصر ترامب، ليصنع للعالم استراتيجية «دونرو». وبات الخطر أكبر على النقاط التي يطمع ترامب لتحويلها ملكاً لأميركا، أو تحت هيمنتها. والكلام عن ضم جزر غرينلاند التابعة لمملكة الدنمارك، يبدو أحد المخاطر الداهمة.

وإذا كانت واشنطن بموجب مبدأ مونرو تبسط هيمنتها على كل الغرب، فهي تترك الشرق كما يبدو لربيبتها تل ابيب، والتنسيق قائم بين الفريقين، وليس الاجتماع الأخير الا واحدا من سلسلة تفاهمات بين الادارتين اللتين تعملان دائما لتوحيد الرؤية وكلاهما يتماديان في انتهاك المعايير الحقوقية للقوانين الدولية والإنسانية ان في غزة والضفة أوجنوب لبنان وكذلك في جنوبي دمشق.

هذا الواقع يجعل منطقتنا أمام استحقاقات متتالية أولها الاجتماعات أو ما دعي بالتفاهمات التي تجري في باريس بين دولة الكيان «الإسرائيلي» وحكومة الجولاني والتي يمكن وصفها بشرعنة منح الجولان السوري إلى «إسرائيل» ودون مقابل، كما يرشح من معلومات ، رغم التغطية بالكلام عن مشاريع اقتصادية أو غيرها فالثابت إلى الآن ان المطلوب حسب ما أعلنته «اكسيوس» هو انشاء «خلية اندماج»، تعمل كآلية تنسيق استخباراتي امني وسياسي واقتصادي، دون ان تلزم العدو بالانسحاب ولا الاعتراف بحقوق سيادية لدمشق، وهذا عكسه بيان دمشق الذي لم يشر إلى الوجود الإسرائيلي كاحتلال ولم يتحدث عن انسحاب ولا استعمل عبارات تتحدث عن الشرعية الدولية، بل هو اعتبره تقديم للأمن والاستقرار على السيادة.

وكلام الشيباني ابلغ مثل وكذلك الخريطة التي أطلقتها الحكومة من دون الجولان.

هذا الفائض من الثقة الذي تشعر به حكومة الجولاني يدفعها إلى قبول التفاوض مع العدو الإسرائيلي، ولكنها ترفض التفاهم مع الاكراد حيث يؤدي الامر إلى تهجير كبير في حلب واستعدادات لمعارك ستكون مدمرة حسب الوقائع، وبالتالي تبقي كل مناطق النفط والغذاء رهن وجود الاميركيين شرقي سوريا بحجة غياب الاستقرار.

اما غزة حيث تستمر عملية الإبادة رغم اعلان وقف النار، فلا يزال الامر مرتهن بجثة اليهودي الأسير ولو تراكمت

جثث الغزيين بعوامل الطبيعة ورفض ادخال البيوت المتنقلة، وكذلك حصار الغذاء والدواء ضد الأوبئة المنتشرة.

وفي الضفة والقدس حيث يستمر توسع الاستيطان بخيار سموتريتش دون اغفال عمليات التهجير وجرف البيوت والأراضي الزراعية والتوترات القائمة داخل «إسرائيل» بين السلطة والحريديم، لرفضهم الانخراط في التجنيد الاجباري. هذا التوتر المجتمعي داخل كيان العدو، يظهر أيضا في مستوطنات شمال الكيان، حيث تقتصر العودة على عشرين بالمئة، نظرا لانعدام الشعور بالأمان.

اما في الجنوب اللبناني فلا زالت إشكالية نزع السلاح ان من جنوب الليطاني أو شماله التي تتفاعل ولا يزال عدم التزام العدو باتفاق وقف النار أو بالقرار 1701 وبالتالي دور الميكانيزم المهيمن عليه أميركيا وإسرائيلياً ولا تزال قيادة الجيش اللبناني تعمل على إنجاز مهامها بحصرية السلاح بها والانتشار في الجنوب الذي يعيقه الوجود الإسرائيلي وتوغلاته المستمرة ومسيراته القاتلة امتدادا لمدينة صيدا والبقاع الغربي مؤخرا، تحت عنوان إلزام لبنان بنزع السلاح من منطقة شمال الليطاني.

ويستكمل هذا الدور من داخل لبنان بتهويل الإعلام المأجور. وكذلك وزارة الخارجية اللبنانية ووزيرها الميليشوي

مصادر لبنان الرسمية، تطمئن بعدم حصول حرب طويلة، استنادا إلى تطمينات دولية للبنان والحقيقة لا ضير للغرب طالما الضربات السريعة تفي بالغرض وتؤمن للعدو استمرار عدم العودة للسكان واستمرار سياسة عدم الإعمار من الدولة اللبنانية وأيضا تحاول تكريس مزاعمها بعدم قيام الجيش بكامل مسؤولياته.

الخلاصة، أن استسهال دولة العدو تغييب القوانين والمواثيق الدولية واحترام سيادة الدول يبيح لها وبدعم أميركي مشهود أن تستمر في محاولاتها للهيمنة على ما تدعوه «إسرائيل الكبرى» دون أي رادع أو وازع، وحدها أكدت إرادة الشعوب عبر التاريخ لا ترد، وما يظهره الجنوبيون من صبر وعزم وقدرة مستمرة على المواجهة رغم التضحيات لأكبر دلالة على ذلك. أما عن دور الأمم المهيمنة على القرار الدولي يصح ما قاله سعاده في عشرينيات القرن الماضي عن سقوط الولايات المتحدة من عالم الإنسانية الأدبي وهو سقوط يستمر في دعم الانتهاكات والمنتهكين وفي محاولات استضعاف شعوب منطقتنا.

صوت سعادة

«سقوط الولايات المتحدة من عالم الإنسانية الأدبي»

الولايات المتحدة هي الدولة الغربية الوحيدة التي كان يُنتظر منها أن تكون مثالاً صالحاً للتمشي على سياسة جديدة عادلة فيما يختص بالاستعمار واقتطاع الشعوب اللذين أُنشئت لهما بعد الحرب أساليب جديدة وبدعٌ جديدة. فبعد أن ظهر للشعوب المقتطعة خداع الدول الأوروبية لها، حوَّلت وجهها شطر الولايات المتحدة التي بدا من مجاهرتها بحقوق الشعوب الضعيفة وتصريحها بوجوب إلغاء المعاهدات السرية والسير على طريقة الباب المفتوح وغير ذلك، أنها دولة نزيهة لا ترغب إلا في العدل العام طبقاً للحقوق الأولية للأفراد والشعوب. ولكنها بعد مصادقتها على وصاية فرنسة على سورية مع ما تعلمه عن مآتي

الظلم والاستبداد القبيحة التي تجريها تلك الدولة الأوروبية في سورية، سقطت من عيون السوريين خصوصاً والشرقيين عموماً قشور جديدة، وتنبهوا إلى شؤون أخرى غير التي كانوا يعرفونها سوف تغيّر اعتقادهم تماماً، إذا لم تكن قد غيرته بعد، بشأن الثقة الأدبية بالولايات المتحدة وسلامة نيتها، كما تغيّر اعتقادهم بشأن الثقة الأدبية بسائر الدول الغربية.

إنّ اعتراف الولايات المتحدة رسمياً بوصاية فرنسة على سورية، وهي الدولة التي أرسلت لجنة فاحصة للوقوف على آراء السوريين في تقرير مصيرهم وعلمت من هذه اللجنة أنّ كل حماية أو وصاية أو انتداب وما شاكل يكون ضد إرادة السوريين وشعورهم الوطني، لم يكن يخطر في بال أحد بعد أن أقلقت الولايات المتحدة راحة الأرض والسماء تبجحاً بنزاهتها ومساعدتها للإنسانية. بيد أنه يمكن السوريون الآن أن يحمدوا الله والظروف لحصولهم على مثل هذا الاختبار المفيد. وسيكون هذا الحادث عبرة لأمم الشرق كله.

في الساعة التي أمضت الولايات المتحدة صك المصادقة على استعمار فرنسة لسورية، مع ما تعلمه بما يحلّ بسورية من ويلات ذلك الاستعمار، أمضى التاريخ حكمه وسقطت الولايات المتحدة سقوطاً أدبياً مخجلاً. وستظل الولايات المتحدة ساقطة إلى يوم يغيّر فيه الأميركيون ما بأنفسهم.

ومهما يكن من الأمر، فإن حادثة هذه المصادقة ستبقى لطخة سوداء في تاريخ الولايات المتحدة، لا يزيلها منه شيء حتى يزول التاريخ نفسه.

أنطون سعادة (مجلة المجلة سان باولو 1924/5/1

أخبار الحزب

الحزب يشجب العدوان على فنزويلا

صدر عن الحزب السوري القومي الاجتماعي:

يشجب الحزب السوري القومي الاجتماعي ويدين بأقسى العبارات العدوان الأميركي الوقح والممنهج على الجمهورية البوليفارية الفنزويلية، والذي يتخذ أشكالاً متعددة من الحصار الاقتصادي، والضغوط السياسية والعسكرية، والتدخل السافر في شؤونها الداخلية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتجاوز فاضح لكل القواعد التي تنظّم العلاقات بين الدول.

إن ما تمارسه الولايات المتحدة الأميركية بحق فنزويلا هو عدوان موصوف يندرج في سياق مشروع الهيمنة والاستعمار الجديد، القائم على إخضاع الدول الحرة، وضرب سيادتها، ومحاولة فرض الوصاية على قرارها الوطني المستقل، غير آبهٍ بإرادة الشعوب ولا بحقها الطبيعي في تقرير مصيرها واختيار نهجها السياسي والاقتصادي.

ويحذّر الحزب من خطورة هذا النهج العدواني الذي لا يستهدف فنزويلا وحدها، بل يشكّل تهديداً مباشراً للاستقرار الدولي، ويكرّس منطق القوة والابتزاز بديلاً عن منطق القانون والعدالة، في ظل صمت دولي مريب وتواطؤ واضح من مؤسسات يُفترض بها حماية سيادة الدول لا التغطية على انتهاكها والتعمية على سياسة تفتيت الدول وتقسيمها.

ويؤكد الحزب السوري القومي الاجتماعي أن ما تتعرض له فنزويلا اليوم لا ينفصل عمّا تتعرض له شعوب وأمم رافضة للهيمنة الأميركية في منطقتنا وفي العالم، من فلسطين إلى لبنان والشام والعراق واليمن وايران، حيث تتكرر الأدوات ذاتها من حصار وعقوبات وتهديد وعدوان مباشر، في محاولة لكسر إرادة الشعوب وإخضاعها لمشاريع خارجية معادية لمصالحها الوطنية والقومية.

وإذ يعلن الحزب تضامنه الكامل والثابت مع فنزويلا قيادةً وشعباً، يدعو إلى أوسع جبهة سياسية وشعبية دولية لمواجهة سياسات الغطرسة الأميركية، ورفض نظام العقوبات الجائر، والدفاع عن حق الأمم في السيادة والاستقلال والحرية، باعتبار أن معركة التصدي للهيمنة هي معركة واحدة، وأن الانتصار لإرادة فنزويلا هو انتصار لكرامة الشعوب كافة.

عمدة الاعلام: المركز في 03-01-2026

أخبار الحزب

منفذية زحلة تجول على مطرانيات المنطقة

بمناسبة عيدي الميلاد ورأس السنة، قام وفد من منفذية زحلة في الحزب السوري القومي الاجتماعي بزيارة تهنئة إلى مطرانية الفرزل وزحلة للروم الكاثوليك، حيث كان في استقبالهم النائب الأسقفي العام الأرشمندريت إيلي معلوف.

كما قام الوفد بزيارة مطرانية زحلة للموارنة، وكان في استقبالهم المطران جوزيف معوض، إضافة إلى زيارة مطرانية زحلة للروم الأرثوذكس حيث كان في استقبالهم المطران أنطونيوس الصوري.

ضمّ الوفد كلًّا من منفذ عام منفذية زحلة الرفيق زياد معدراني، الامين وليد زيتوني

رئيس المؤتمر العام، الأمين محمد فهد عراجي، ناظر الإذاعة الرفيق إبراهيم مهنا، عضو المكتب السياسي ناظر العمل الرفيق وسيم بدر، ناظر المالية الرفيق محمد جميل جابر، ناظر التربية الرفيق إيلي مهنا، ومديري الفرزل وزحلة والشرقي: الرفقاء جوزف فرح، سامر التوم، وجريس سركيس.

جرى خلال اللقاء التداول بأهمية الأعياد، خاصة عندما تتحول إلى أعياد شعبية يتوحّد فيها أبناء المجتمع وتكون مصدرًا للفرح والسعادة. كما تمت مناقشة الظروف الصعبة التي تمر بها أمتنا، وأهمية الخطاب الوطني الجامع، والتعاليم السماوية التي تدعو إلى المحبة والتسامح والوحدة الوطنية، ودورها في تعزيز النسيج الاجتماعي الواحد والتنبيه إلى مخاطر الطائفية على مجتمعنا.

أخبار الحزب

منفذية عكار في سلسلة لقاءات

لمتابعة الأوضاع الاقتصادية والزراعية وتعزيز التواصل السياسي

في إطار تفعيل الحضور الحزبي وتعزيز التواصل السياسي والخدماتي مع مختلف الجهات الرسمية والاجتماعية، وانطلاقًا من التزام الحزب السوري القومي الاجتماعي الوقوف إلى جانب أبناء عكّار ونقل همومهم وقضاياهم إلى مواقع القرار، قام منفذ عام عكّار الرفيق نبيل الرفاعي، يرافقه وفد من هيئة المنفذية، بسلسلة لقاءات شملت فعاليات سياسية واجتماعية واقتصادية في المنطقة.

استُهلّت الجولة بلقاء موسّع مع وفود تمثّل التجّار والمزارعين في عكّار، جرى خلاله عرض الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي تعانيه المنطقة، ولا سيّما في القطاعين الزراعي والتجاري. كما عُقد لقاء مع النائب وليد البعريني الذي أبدى تجاوبًا إيجابيًا، متعهّدًا بنقل المطالب إلى الوزراء المعنيين والعمل على إعطاء هذه الملفات الأولوية.

كما زار المنفذ العام والوفد المرافق النائب محمد سليمان (أبو عبد الله) في وادي خالد، حيث تمّ البحث في القضايا السياسية العامة إضافة إلى هموم التجّار والمزارعين. ووعد سليمان بمتابعة هذه الملفات مع وزير الزراعة ورئيس الحكومة والعمل على إيصال صوت عكّار إلى المرجعيات المختصّة.

وفي السياق نفسه، عُقد لقاء سياسي مع النائب سجيع عطية بحضور وفد حزبي وأعضاء من هيئة المنفذية، حيث تمّ التطرّق إلى الوضع السياسي في عكّار. وأشاد عطية بتاريخ الحزب السوري القومي الاجتماعي ودوره وتأثيره في المجتمع العكّاري، مؤكّدًا أهمية استمرار التنسيق، وتمّ الاتفاق على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة والتحضير للقاءات لاحقة.

كما شارك منفذ عام عكّار وزير الزراعة على رأس وفد ضمّ تجّارًا ومزارعين ورفقاء حزبيين وأعضاء من الهيئات الإدارية في زيارة ميدانية لعكّار، جرى خلالها عرض مفصّل للتحدّيات التي تواجه القطاعين الزراعي والاقتصادي. وتمّ الاتفاق على تشكيل لجنة متابعة تكون على تواصل مباشر مع الوزير، لمواكبة الملفات ووضع حلول عملية تضمن استمرارية التواصل بين الوزارة وأبناء عكّار، وقد بدأ العمل فعلاً على تشكيل هذه اللجان.

سياسة

وضع اليد الأميركية على مخزون فنزويلا النفطي

الهدف الأول وليس الأخير

لينا شلهوب

النفط، ثم النفط، ثم النفط. النفط في فنزويلا جعلها تتحول إلى الحدث الأول في العالم. ما جرى في هذا البلد اللاتيني كشف بلطجة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتمادي في أعماله العدائية حيال الدول والرؤساء والشعوب التي "تتجرأ" على معارضته. ويبدو أن لا حدود للمخططات التي ينفذها على مدى الكرة الأرضية خصوصاً في الدول التي تتمتع بموارد نفطية ومخزون من الغاز والمعادن، وهو الذي قال بنفسه لشبكة فوكس نيوز أن الولايات المتحدة ستنخرط بقوة في قطاع النفط الفنزويلي.

تعتبر فنزويلا التي تقع على الطرق البحرية والجوية الرئيسية التي تربط أمريكا الشمالية والجنوبية، وفق التقارير الاعلامية والتحاليل، دولة غنية بالموارد إلى حد جعلتها مصدر جذب لدونالد ترامب. رغم ثرواتها المتنوعة، جعلتها الولايات المتحدة ترزح تحت وطأة الفقر.

غنية لكنها معطّلة. وقد ذكر معهد الطاقة ومقره لندن أن فنزويلا تمتلك حوالي 17 بالمئة من الاحتياطيات العالمية أو 303 مليارات برميل، متقدمة بذلك على السعودية التي تتصدر منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). ورغم كميات الغاز الهائلة فيها، لم تتمكن فنزويلا من استثماره. وإلى جانب النفط والغاز، تختزن الذهب والمعادن الاستراتيجية، وأرضاً ومياهاً تؤهلها للأمن الغذائي.

فنزويلا التي تطل على البحر الكاريبي، يجعلها في موقع جغرافي استراتيجي ويقرّبها من أهم الأسواق العالمية، لا سيما أسواق الولايات المتحدة وأميركا الوسطى وقناة بنما، ما يؤهلها نظرياً لتكون مركزاً إقليمياً للطاقة والتجارة.

الحجة التي أطلقها ترامب لخطف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو لم تنطل على كافة رؤساء ومسؤولي الدول الذين، رغم أن بعضهم يوالي الولايات المتحدة الأميركية، أعلنوا أن الهدف من هذه العملية المخالفة لكل القوانين والأعراف الدولية هو وضع اليد على الموارد الغنية في فنزويلا. حتى العديد من رجال الكونغرس الأميركي وجهوا الانتقادات لكيفية اللجوء إلى تنفيذ عملية خطف مادورو وزوجته واقتيادهما إلى داخل الولايات المتحدة.

تتمتع فنزويلا بثروات طبيعية هائلة، فهي تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم واحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى معادن استراتيجية مثل الذهب والحديد والليثيوم، وأراضي زراعية خصبة وموارد مائية وفيرة. رغم ذلك عانى هذا البلد من تعثر في الإنتاج والاستثمار بسبب سنوات العقوبات الطويلة، مما أبعده لعقود عن استغلال أحد أضخم الثروات الطبيعية في العالم.

بالنسبة للنفط تمتلك فنزويلا أكبر احتياطي مؤكد عالمياً كما ذكرنا، أغلبها نفط ثقيل في حزام أورينوكو، مما يتطلب تقنية خاصة للاستخراج. أما تقييمه المالي، فتتجاوز القيمة الإجمالية 22 تريليون دولار عند سعر 75 دولاراً للبرميل. ورغم هذا الرقم الهائل، تراجعت القدرة الإنتاجية بسبب نقص الاستثمارات والعقوبات الأميركية.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فتمتلك فنزويلا احتياطيات ضخمة تجعلها ضمن أكبر عشر دول منتجة له، بقيمة أكثر من 6.3تريليون متر مكعب. إلا أن أغلب

الاحتياطيات غير مطوّرة، خاصة البحرية منها. وبحسب خبراء، كان بالإمكان أن يصبح الغاز رافعة اقتصادية أسرع من النفط لو رُفعت القيود السياسية عن هذا البلد وتم جذب استثمارات أجنبية.

بالنسبة للمعادن، تضم فنزويلا واحداً من أكبر أحزمة الذهب في أميركا اللاتينية إذ تمتلك نحو 8 آلاف طن من احتياطي الذهب بقيمة تقريبية تفوق 500 مليار دولار بأسعار السوق الحالية.

على صعيد المعادن تمتلك فنزويلا ثروات معدنية هائلة، منها الحديد. وهذا المعدن هو من الأكبر في أميركا الجنوبية (منجم سيرو بوليفار). كذلك تمتلك البوكسيت أو ما يُعرف بالألمنيوم، والكولتان المعدن المهم لصناعة الإلكترونيات، والنيكل والفوسفات. وتعتبر هذه المعادن كأوراق استراتيجية في عصر التحول الرقمي والطاقة النظيفة.

فضلاً عن النفط والمعادن، تتمتع فنزويلا بثروة طبيعية تشمل أراضي زراعية خصبة في سهول اللانوس، أحد أكبر مخزونات المياه العذبة في العالم. كما تتميز بتنوع مناخي يسمح بإنتاج البن، الكاكاو (من الأجود عالمياً)، والذرة وقصب السكر. لكن انهيار البنية الاقتصادية حوّل دولة زراعية تاريخياً إلى مستورد صاف للغذاء.

وعلى الرغم من هذا الثراء الاستثنائي، تعاني فنزويلا من تراجع حاد في الإنتاج والاستثمار بسبب العقوبات الدولية، وسوء الإدارة، وتدهور البنية التحتية، ما حوّل الثروات إلى أرقام غير مستثمرة.

الجدير ذكره أن فنزويلا هي من الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك مع إيران، والعراق والكويت والسعودية. وكانت تنتج ما يصل إلى 3,5مليون برميل يومياً في سبعينيات القرن الماضي، وهو ما كان يمثل في ذلك الوقت أكثر من سبعة بالمئة من إنتاج النفط العالمي.

ظلت الولايات المتحدة لفترة طويلة المشتري الرئيسي للنفط الفنزويلي، لكن الصين أصبحت الوجهة الرئيسية في العقد الماضي منذ فرض العقوبات.

وتدين فنزويلا بحوالي 10 مليارات دولار للصين بعد أن أصبحت بكين أكبر مقرض لفنزويلا في عهد الرئيس الراحل تشافيز. وتسدد فنزويلا قروضها بشحنات من النفط الخام تُنقل على متن ثلاث ناقلات عملاقة كانت مملوكة بشكل مشترك لفنزويلا والصين.

سياسة

من «مونرو» إلى «دون مونرو» وعودة الاستعمار

نجا حمادة

في مقالة كان قد كتبها أنطون سعاده ونشرت في مجلة المجلة السنة العاشرة الجزء الرابع تاريخ 1924/05/01

تحت عنوان: سقوط الولايات المتحدة الأمريكية من عالم الإنسانية الأدبي.

قدّم سعاده نقداً لاذعاً لما اعتبره خيانة للمبادئ الامريكية المعلنة، حاول سعاده آنذاك محاكمة الولايات المتحدة التي ادعت الدفاع عن حقوق الشعوب، بينما باركت في الوقت نفسه وصاية فرنسا على الوطن السوري، سعياً وراء امتيازات استعمارية مساوية لتلك التي نالتها فرنسا، وفي نظره شكّل هذا الموقف فضحاً صريحاً للنفاق السياسي الأمريكي وأكد أنها سقطت من عالم الإنسانية الأدبي.

في هذه الخيانة للمبادئ، يكمن جوهر الاستعمار القادم، حيث تحولت القوة العظمى من «راعية للحقوق» إلى شريكة فاعلة في انتهاك السيادات الوطنية.

عزيزي القارئ، تأمل معي الرفض الأمريكي للاعتراف بجمهورية «هايتي» المستقلة وهي على البحر الكاريبي (1804) وهي أول جمهورية (للسود في العالم) في سياق سعيها إلى الهيمنة عليها.

كما لا يمكن تجاهل الإهمال الفاضح لتقرير (كينغ كراين) الذي أيد استقلال الوطن السوري. في كلا النموذجين نلاحظ كيف جرى التضحية بمبدأ (حق تقرير المصير) لصالح الهيمنة والاحتلال.

أولاً: المسار التاريخي

في الثاني من كانون الأول عام 1823 أعلن الرئيس الأمريكي جيمس مونرو، في

خطابه السنوي أمام الكونغرس، ما عُرف لاحقا بمبدأ «مونرو» وقد بدا هذا المبدأ في صيغته المعلنة دفاعياً، قائماً على منع التدخل الأوروبي في شؤون القارة الأمريكية، مقابل امتناع الولايات المتحدة عن التدخل في الشؤون الأوروبية.

غير أن القراءة التاريخية النقدية تكشف أن هذا المبدأ لم يكن إعلاناً لسيادة الشعوب بقدر ما كان إعلان وصاية أمريكية على نصف الكرة الغربية.

ويؤكد المؤرخ الأمريكي (1933-2021) Walter Lafeber أن مبدأ «مونرو» شكّل منذ بدايته إطاراً أيدولوجياً لتوسيع النفوذ الأمريكي تحت غطاء الحماية فمع ضعف الإمبراطوريات الأوروبية بعد حروب نابليون، وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقع يسمح لها بوراثة النفوذ الاستعماري.[1]

كما ويشر الباحث الأمريكي Greg Gran-din (1963) إلى أنه مع نهاية القرن التاسع عشر، انتقل مبدأ «مونرو» من مجرد صيغة خطابية، إلى سياسة تدخلية مباشرة، خصوصاً بعد إضافة ما عُرف ب ملحق روزفلت 1904 الذي منح الولايات المتحدة «حق التدخل الوقائي»!! في دول أمريكا اللاتينية متى رأت أن استقرارها مهدداً. وهكذا تحّول الشعارمن «أمريكا للأمريكيين إلى أمريكا للأمريكيين الشمالين.[2]

ثانياً: المسار السياسي

خلال القرن الماضي وحتى اليوم، استخُدم مبدأ مونرو لتبرير الانقلابات، والاحتلالات، وفرض الحصار الاقتصادي الجائر. وقد تجلى ذلك في غواتيمالا وتشيلي ونيكارغوا وكوبا، حيث كانت الذريعة أو الحجة هي ذاتها إلى يومنا هذا والتي تمثلت (حماية الامن القومي الأمريكي أو منع الخطر) بينما كانت النتيجة الفعلية إعادة إنتاج للاستعمار والهيمنة.

ويشير المؤرخ غريغ غراندن Greg Gran-din في كتابه: Empire's Workshop: Lat-in America, The US, And The Rise Of The New Imperialism.

إلى أن أمريكا اللاتينية شكّلت المختبر الأول للإمبريالية الحديثة، ويرى أن سياسات التطبيع الاقتصادي ودعم الأنظمة التابعة، وتجويع الشعوب عبر العقوبات، سبقت بكثير ما شهدته مناطق أخرى من العالم.[3]

وبناء عليه، لا يمكن فصل مبدأ مونرو عن العقلية التي تحكم النظام الدولي الأحادي

1 ـ Walter Lafeber – The New Empire: An interpretation of America Expansion – Cornell University – 1993. P 31

2 ـ Greg Grandin – Empire's workshop: Latin America, The United State, and the rise of the New Imperialism – Metropolitan Book – 2006 – p.4

3 ـ Greg Grandin – Empire's Workshop: Latin America, The Unites State, and the Rise of the new Imperialism- Metropolitan Book- 2006 – p: 4

القطبية، والذي تتجلّى في اختزال الشريعة الدولية، وتهميش الأمم المتحدة، وشل مجلس الامن كلما تعارضت قراءته مع المصالح الامريكية.

ثالثاً: سقوط ترامب الأخلاقي

مع وصول ترامب إلى سدة الرئاسة، تخلت السياسة الأمريكية عن كثير من أقنعتها الدبلوماسية التقليدية، وبرزت عودة فجة واستعراضية للسياسة الإمبريالية. ويتجلّى ذلك بوضوح في خطابه تجاه أمريكا اللاتينية، ولا سيما فنزويلا، حيث استُحضرت أدوات القرن التاسع عشر بلا مواربة.

أن الضغوط التي مورست على فنزويلا، من فرض العقوبات الظالمة، وتجميد الأصول، وصولاً إلى التهديد المباشر بالتدخل العسكري، ليس سوى تطبيقاً فعلياً لمبدأ مونرو وبشكل خال من الخجل، فترامب هذا وببساطة متناهية أكتفى بمنطق القوة تحت عنوان: مَن لا يخضع يُذل ويعُاقب.

في هذا السياق تشير الباحثة جولي فيفر Julie M.Weifer في كتابها The Econom-ics Of Imperialism »أن العقوبات على فنزولا لم تستهدف النظام السياسي بقدر ما استهدفت المجتمع والدولة معاً في محاولة لكسر الإرادة السياسية للشعب [1]

يا لها من مفارقة صارخة وسقوط أخلاقي وإنساني، إذ ترفع الولايات المتحدة شعارات (حقوق الانسان والديمقراطية والحرية) بينما تمارس في الواقع سياسات التفقير، والتجويع، والحصار الاقتصادي، إلخ بحق شعوب ودول غديدة، قريبة وبعيدة. وهنا يتضح أن مبدأ مونرو ليس مجرد حدث تاريخي، بل تعبير دائم عن منطق السيطرة والاستعمار.

الخاتمة:

من مونرو إلى ترامب، قد يتبدّل الخطاب الأمريكي، لكن الجوهر واحد هو التحكم بالشعوب والعالم، إن إعادة إحياء مبدأ مونرو من جديد ليس الا تأكيد على بقاء العقلية الاستعمارية، وتأكيد بأن الجيوش لم تعد الوسيلة الوحيدة، بل سياسة العقوبات، والحصار الاقتصادي، والعزل هذه هي الأدوات الجديدة.

غير أن التاريخ يعلمنا، ان الاستعمار ليس قدراً محتوماً فقد قاومت شعوب كثيرة على هذه الأرض الاستعمار الكلاسيكي عبر التضامن، والوعي الجماعي.

لقد آن الأوان لكسر منطق القطبية الواحدة وبناء عالم أكثر تعددية، عالم لا يُعاقب فيه شعب بأكمله فقط لأنه اختار طريقاً مختلفاً، ولا تُحاصر فيه دول لمجرد أنها قالت **لا.**

1 ـ Julie M.Weifer – The Economics of Imperialism – Haymarket Books – 2019 – p: 212

سياسة

«الحريّة» بين مفهومي القاموس الأميركي

والأطلسي، وحق الأمم والشعوب بمواردها وثرواتها.

فارس بدر.

ولعلّ في غزو فنزويلا مؤخّراً أبرز مثالٍ على ذلك ، فأهم ما يتباهى به الغرب من إنجازات هو تقديسه للحرية، أكانت بمفهومها الفردي من حرية الفكر والقول والإيمان والنشر والتنقل والمعتقد أو بمفهومها الاجتماعي من حق التجمع والتظاهر والاعتراض والتنظيم والانخراط في الأطر الحزبية والنقابية، وسوى ذلك من حقوق كفلتها الدساتير في مقدماتها وشرعة حقوق الانسان على صفحاتها وقوانين الأمم المتحدة في أنظمتها وتشريعاتها.

هي الحريّة!

باسمها ثارت الشعوب وسالت الدماء، وتحت لوائها انعقدت العزائم فتهاوت العروش وسقطت الديكتاتوريات، ومن أجلها اندلعت الحروب وأزهقت الأرواح، وتكريماً لها ارتفعت التماثيل في الساحات العامة وعلى شواطئ المحيطات حتى غدت الحريّة صنماً ملازماً للغرب تكال له المدائح وأمام هيكله تقام مراسم العبادة.

هي الحريّة! من روما وأثينا إلى كافة امبراطوريات العالم القديم، من الفتوحات الاسلامية إلى الحروب

الصليبية وصولاً إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، كانت الحرية ملازمة للسيوف والخيول، للمدافع والأساطيل وهي كما كانت ولا تزال في حرب الخليج الأولى والثانية ملازمة لأكثر أشكال التكنولوجية العسكرية تقدماً وفتكاً.

هي الحريّة! تحت أعلامها كانت «الاكتشافات البحرية» حيث تم التوسع والاستيطان في أراضٍ جديدة، ومن أجل نشرها، دُمّرت ثقافات واغتُصبت أملاك وضاعت حقوق وصودرت حريات، ولا زالت عيوننا حتى اليوم شواهد حيّة على عمليات نهب الثروات واحتلال الأراضي(فلسطين) وإقامة القواعد العسكرية (العراق والشام)، وما يرافق ذلك من عمليات تهجير واقتلاع واستيطان وتوسّع.. حتى غدا العالم الحرّ وحشاً ينهش في جسد ضحاياه وغدت الحرية ثوباً يرتديه الغرب ليمارس فيه رقصة الموت أمام جمهور تكبّله السلاسل والقيود بحثاً عن حرية موعودة.

وهكذا يعيش «العالم الحرّ» حاملاً في أحشائه جنين نقيضه، فالحرية في خياراته عبودية للآخرين!

- حيث يتحوّل الانتشار العسكري لأساطيله وقطعه الحربية انتهاكاً لسيادات الدول ومياهها الإقليمية وأمنها القومي.

- وحيث تتحوّل أقماره الصناعية وبرامجه الفضائية تعدياً صارخاً على مقومات الأمن الفردي والجماعي.

- وحيث تتحوّل احتياجاته للطاقة إلى عمليات قرصنة فاضحة لمنتجيها ومالكيها.

- وحيث تتحوّل حاجته للمواد الخام لصناعاته، إلى سيطرة مكشوفة على مصادرها ومنابعها وطرق إمدادها تحت شعار حرية التجارة والمواصلات.

كل ذلك يندرج في إطار «عولمة» الاقتصاد والسياسة والثقافة حيث تتهاوى الحدود، فتنتهي الحروب الباردة ويسقط جدار برلين ويذوب المعسكر الاشتراكي وترتفع رايات الدفاع عن الحرية مجدداً تحت شعارات مكافحة «الإرهاب» و«الأصولية» و«الإسلام» بعد أن انكفأت رايات «المنجل والمطرقة» الحمراء أمام قطار الرأسمالية الزاحف زهواً ونشوة وانتصاراً...

كل هذه الطبول القارعة احتفاء بالحرية، تختار الصمت عندما يتعلق الأمر بعالمنا العربي.

فحريتنا في الخيار انتخاباً مدانة لأن صناديق الانتخابات اقترعت لحركة حماس.

ومجالسنا التشريعية مشكوك بتمثيلها لأنها اقترعت لحزب الله شريكاً في السلطة.

فخيارنا في الحرية والديمقراطية والوحدة ورفض الاحتلال، مرفوض لأنه يشكل تهديداً للأمن الإسرائيلي وبالتالي للأمن الإقليمي.

- حريتنا في الرقابة على مواردنا الأولية – نفطاً أو سوى ذلك من موارد طبيعية – يشكل تهديداً لعجلة الاقتصاد العالمي.

- حريتنا وحقنا في مراقبة مياهنا الاقليمية وشواطئنا ومضائقنا يشكل انتهاكاً للمواصلات البحرية وحركة التنقل والمواصلات.

- حرية البحث عن قواسم مشتركة ومصالح مشتركة لبلداننا، في الاقتصاد والأمن والتربية والتعليم والبحث العلمي تشكل تهديداً للنظام الاقليمي المبني على التصدّع والتصادم والفرقة.

- حرية النهوض بقطاعاتنا الاقتصادية والانتاجية تصطدم بمصالح النظام المركنتيلي القائم على استيراد السلع والخدمات.

وليس أخيراً حريتنا في اختيار الوحدة بديلاً للتجزئة والاستقلال الاقتصادي، بديلاً للتبعية، والاستقلال السياسي، بديلاً للارتهان, وللتخصيب القومي بديلاً عن التخصيب الطائفي والمذهبي والعرقي والكياني.

كل ذلك يصطدم بمصالح «المركز الرأسمالي» الأطلسي بزعامة أميركا والذي لا يريد «للأطراف» أن تحقق أي نوع من التماسك، باعتباره يحمل بذوراً لحريات وخيارات فعلية تهدد مصالح الثنائي الأميركي/الاسرائيلي في الجوهر.

إنها إذا معركة مفتوحة بين المفهوم الأميركي/الغربي للحرية والمصالح الفعلية والحقيقية لشعوبنا حيث تنخرط في هذه المعركة شركات ومؤسسات وإعلام وأقلام وأحزاب، فمنهم من سقطوا شهداء، من روّاد حركة التحرر والاصلاح والنهوض القومي والاجتماعي، ومنهم من غمّسوا أقلامهم بدماء شعوبهم وتضحياتهم ليبنوا أمجادهم الشخصية وعروشهم وما أكثرهم في عالم الأمس اليوم.

إنها مهزلة الحريات والقيم في زمن يفاخر ب « قيم» ما يُسمّى ب « العالم الحرّ»، في حين أنّه يمارس سياسة الاستعباد ضدّ حقوق الآخرين و حريّاتهم.

سياسة

الجولان لم يعد قضية السوريين وحسب ...

سومر الفيصل

عاش السوريون سنوات وهم يسمعون مصطلح «بيع الجولان»، ومن «باع الجولان»؟، وهل كان الجولان أصلاً أرض سورية أم لا؟

بدأت مشكلة الجولان بعد عدوان 1967 حيث احتل العدو الصهيوني الجولان ومحافظة القنيطرة السورية والتي تم استعادتها في حرب تشرين 1973، ولكن الجولان بقي تحت الاحتلال منذ ذلك الحين وحتى اليوم، كما بقي البند الأول في كل محاولة مفاوضات بين الجانب السوري وحكومة الاحتلال تحت مسمى العودة لحدود 1967.

وخلال كل تلك السنوات من مبدأ عدم الاعتراف بالكيان وحمل القضية الفلسطينية كقضية العرب الأولى حسب رؤية القيادة السورية آنذاك، رفض السوريون كل مقترح تقدم لها للتفاوض على السلام ما لم يكن أساسه العودة إلى حدود 1967 واستعادة الجولان وجبل الشيخ كاملاً، وكما ذكر الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في إحدى مقابلاته بأن الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد رفض في أحد المرات قبول مقترح دولي للتفاوض مع العدو الصهيوني لأجل عدة أمتار.

ومع ذلك بقي معارضوا نظام الأسد يتهمون هذا النظام ببيع الجولان وعدم إطلاق رصاصة باتجاه جبهة الجولان منذ عام 1973 وحتى سقوط النظام في نهاية 2024، وبعد سقوط النظام ومجيء الجولاني الذي حمل هو وجماعاته الجهادية شعار الجهاد وتحرير القدس إلا أن أول تصريح

له وهو في طريقه لدخول دمشق أنه لا يريد أي عداوة مع الجوار، وتكرست هذه المقولة بشكل عملي حين وصلت القوات الصهيونية إلى ريف دمشق دون مقاومة أو حتى بيان تنديد من حكومة دمشق.

انشغل السوريون خلال العام الماضي بخلافاتهم الداخلية وانشغل الرأي العام بارتفاع العنف الداخلي والانتهاكات ومشاريع التقسيم وبقي الجيش الصهيوني يسرح ويمرح في الجنوب دون رادع ودون رقيب حتى وعلى مرآى ومسمع قوات الحكومة السورية التي كانت تفتح الطريق أمام عربات جيش الكيان التي تعبر طرقات المناطق الجنوبية من ريف دمشق ومحافظة القنيطرة، وبقيت أصوات خجولة وغير مسموعة تنادي ملئ حناجرها لتنبيه الناس إلى الخطر المحدق في الجنوب ولكن لا حياة لمن تنادي، فالمجتمع منشغل تماما بأنهار الدم الداخلية والجهات الرسمية متمثلة بوزارة الخارجية تصدر بيانات لا أحد يريد سماعها ولا حتى مناقشتها فنرى الوزير الشيباني يصدر خريطة جديدة للجمهورية مسلوخ منها لواء اسكندرونة والجولان وتمر مرور الكرام في حين بقيت الأصوات المعترضة ضعيفة غير مسموعة كزوبعة في فنجان ويشغلون الناس عنها بأحداث وتوترات داخلية وفي المقابل يمر اتفاقات وتصريحات ينسى أغلب السوريين أنهم سمعوها أو رأوها إلا بعد فوات الأوان.

مرت تصريحات ترامب بالاعتراف بالجولان أنه ملكية صهيونية دون أي رد فعل شعبي ولا رسمي وكأن الأمر لا يعني أحد إلا القليل كما كان يمر أي خبر عن اعتقلات أو انتهاكات لقوات العدو في محافظة القنيطرة أو ريف دمشق.

ولكن الكارثة الحقيقية هي ما وصل من تسريبات لقاء الجانب السوري والصهيوني في باريس بتاريخ 2025/01/06 وباشراف أمريكي وما سبقها من تصريح لوزير خارجية الجولاني أنه «لن تقف مسألة إدارة قطعة صغيرة من الأرض عائق أمام اتفاق يجلب الاستقرار لباقي الجغرافيا السورية» وكأنه يعلنها بشكل حاسم تنازل حكومته عن الجولان، بالاضافة إلى ما تم تداوله على أنه تسريبات من اتفاقات أمنية واقتصادية بجعل الجنوب السوري ومحافظتي درعا والقنيطرة معزولتي السلاح وجعلهما منطقة استثمار اقتصادي للجانبين مع تناسي الجميع أن أطماع هؤلاء لن تقف يوماً عند الجولان وأنهم اليوم اذا صح ما تم ذكره فإنهم لا يفعلون شيئاً إلا أنهم يبنون في الجنوب السوري ما يريدون احتلاله لاحقاً ليكون ملكاً رسمياً لهم في خطوة لاحقة.

وسيبقى السؤال مطروحاً من باع الجولان؟

سياسة

بين «قسد» ودمشق...

حوار «اللامركزية» مستمر

نظام مارديني

تواجه سوريا منذ سقوط نظام البعث في ديسمبر/ كانون الأول 2024، تحديات مستمرة في إعادة ترتيب المشهد السياسي والعسكري، ولعل أبرز التحديات دخول الجولة الأخيرة من المفاوضات بين الدولة السورية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) مرحلة مفصلية، بهدف الوصول إلى تسوية حول اندماج قوات «قسد» في الجيش السوري الجديد المكون أساسًا من مجموعات أصولية غير متجانسة وغريبة، في وقت تشهد المنطقة مرحلة حاسمة، في ظل ظرف إقليمي ودولي حساس يضع استقرار سوريا على رأس الأولويات.

في ضوء ذلك لم يسفر الاجتماع الأخير بين دمشق وقائد «قسد»، مظلوم عبدي، عن نتائج ملموسة من شأنها التسريع في تنفيذ الاتفاق على الأرض، وقد عكس المشهد الحالي تناقضًا واضحًا بين التصريحات والوقائع، حيث بات الحديث عن اتفاق نهائي سابق لأوانه، في ضوء الاشتباكات الأخيرة على خطوط التماس التي تفصل مناطق سيطرة القوات الحكومية مع «قسد» في حلب. واللافت أن التوتر الميداني هذا جاء عشية الاجتماع بين قائد «قسد»، مظلوم عبدي والحكومة السورية في دمشق، لبحث عملية دمج مقاتليه في صفوف الجيش السوري.

وتزامنت هذه الاشتباكات مع استمرار التهديدات التركية ورفض أنقرة أي تقارب بين دمشق و«قسد»، معتبرة الوجود

«الكردي» الأيديولوجي في شمال شرق سوريا ما هو إلا امتدادًا لحزب العمال الكردستاني، وطالب وزير الدفاع التركي «يشارغولر» جميع الفصائل الكردية المسلحة بتسليم سلاحها «بما يشمل سوريا»، ويذكر أن أنقرة كانت قد شنّت هجمات عدة بين العامين 2016 و2019 ضد قوات «قسد».

في الاثناء تحاول واشنطن إحداث نوع من التوافق بين «قسد» ودمشق، وهي مارست ضغوطًا على قسد، لكن هذه الضغوط لم تحقق استجابة فعلية. فواشطن تريد دولة سورية قوية، لكنها في الوقت نفسه لا تريد التفريط بـ«قسد» التي تعد ورقة مهمة والتي انتهت المهلة الممنوحة لها للاندماج في الحكومة السورية الموقعة في 10 آذار 2025.

ولعل الخلاف الجوهري بين دمشق و«قسد» بحسب «فوزة يوسف»، الرئيسة المشتركة لهيئة تفاوض الإدارة الذاتية، يكمن في نظام الحكم اللامركزي في سوريا، الذي تطالب به الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، والذي يتم رفضه باستمرار من قبل حكومة دمشق. وتابعت يوسف قائلة: «سوريا اليوم بحاجة إلى نظام ديمقراطي يأخذ التنوع الإثني والثقافي والديني في الاعتبار، ويتمثل ذلك في اللامركزية». في حين يشير غريغوري أفتانديليان، وهو زميل غير مقيم في المركز العربي في واشنطن: أن «مظلوم عبدي» رأى في بطء تنفيذ اتفاق مارس/آذار خطوةً حذرة بعد أن شهدت سوريا حوادث عنف طائفي واسعة النطاق بحق «العلويين» في اللاذقية، ولاحقًا بحق «الدروز» في السويداء». ولعل التهديدات المجتمعية والتحركات العشائرية، إضافة إلى المناوشات في شمال حلب، أسهمت جميعها في تراجع فرص الاتفاق أو بناء الثقة بين الأطراف.

خلفية التصعيد تعود إلى فشل تطبيق اتفاق دمج القوى الكردية في الجيش السوري، وهو الاتفاق الذي وقّعه قائد قسد مظلوم عبدي مع الرئيس السوري أحمد الشرع في مارس الماضي.

اتفاق آذار

خلفية التصعيد الأخير في حلب تعود إلى فشل تطبيق اتفاق دمج القوى الكردية في الجيش السوري. والاتفاق نصّ على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية الكردية في مؤسسات الدولة السورية قبل نهاية العام، إلا أن خلافات جوهرية عطّلت التنفيذ.

وكان اتفاق العاشر من مارس/آذار الماضي 2025 بين دمشق و«قسد» برعاية أميركية قد نص على البنود التالية:

1 ـ ضمان حقوق جميع السوريين في التمثيل والمشاركة في العملية السياسية وكافة

مؤسسات الدولة، بناءً على الكفاءة بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية.

2 ـ المجتمع الكردي مجتمع أصيل في الدولة السورية، وتضمن الدولة السورية حقه في المواطنة وكافة حقوقه الدستورية.

3 ـ وقف إطلاق النار على كافة الأراضي السورية.

4 ـ دمج كافة المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا ضمن إدارة الدولة السورية، بما فيها المعابر الحدودية والمطار وحقول النفط والغاز.

5 ـ ضمان عودة كافة المهجرين السوريين إلى بلداتهم وقراهم وتأمين حمايتهم من الدولة السورية.

6 ـ دعم الدولة السورية في مكافحتها لفلول الأسد وكافة التهديدات التي تهدد أمنها ووحدتها.

7 ـ رفض دعوات التقسيم وخطاب الكراهية ومحاولات بث الفتنة بين كافة مكونات المجتمع السوري.

8 - تعمل وتسعى اللجان التنفيذية على تطبيق الاتفاق بما لا يتجاوز نهاية العام الحالي (2025).

خلافات أيديولوجية

وفي هذا الإطار برزت خلال الحوار بين دمشق و«قسد»، خلافات أيديولوجية وإشكاليات عسكرية بين قسد ودمشق، ولعلّ أبرزها مسألة ضمّ ما لا يقل عن 20 ألفًا من «وحدات حماية المرأة» التي تقاتل في صفوف «قسد» إلى الجسم العسكري وهو ما ترفضه كليًا دمشق، في حين تطالب الحكومة السورية بملف النفط شرق الفرات، فاستعادة السيطرة على موارد الطاقة تعني تعزيز الاستقرار المالي عبر تقليص الاعتماد على المانحين، وتحسين القدرة على توليد الكهرباء من الغاز المحلي بدل الاستيراد المكلف سياسيًا وماليًا، إضافة إلى تفكيك جزء مهم من اقتصاد الحرب القائم على التهريب.

يذكر أن قوات «قسد» تسيطر على مساحات واسعة في شمال وشرق سوريا، تضم أبرز حقول النفط والغاز ما يجعل العلاقة بين الجانبين تتأرجح بين فرص التفاؤل وهاجس المواجهة وقد أظهرت تصريحات متباينة من«قسد» ودمشق حجم التعثر، فالتفاهم بين الجانبين بات يعتمد على معيار الثقة المقرونة بالأفعال.

شكل استمرار المفاوضات بين دمشق و«قسد» اختبارًا حاسمًا لمستقبل الدولة السورية، وهذا ما يفسّر الضغط الإقليمي والدولي على طبيعة المفاوضات، ونتائجها، ويتجاوز الجدل الجانب العسكري ليشمل أبعادًا سياسية ودستورية واسعة، تتعلق بالمركزية مقابل اللامركزية. علمًا أن العلاقة بين «قسد» ودمشق يفترض أن يكون أساسها الحوار المستمر والقابلية للتوصل إلى تسوية تندرج تحت إطار الهوية الوطنية الجامعة.

الشام بعد 2025: هوية الحاكم أم طبيعة الدولة؟

الجيش، العقد الاجتماعي، وصراع المسارات

د. ميلاد سبعلي ـ الحلقة الثانية

سياسة

الاختلاف بين هذه السيناريوهات وجودي: هل تُدار القوة لمنع الانهيار، أم لتوزيع النفوذ، أم لبناء دولة؟

وكما في كل بلاد تخرج من الحرب وفيها بقايا ميليشيات منتصرة أو منهزمة، يبقى الحنين الى زمن الحرب وسيطرة الميليشيات والفصائل على مواقع ومحاور تابعة لها بالكامل، وزمن حرية الفوضى ومنطق السلاح والفرض، ولو على نطاق محلي ضيّق، أهم من التصميم على بناء دولة مؤسسات حديثة تحد من سلوكيات المتنفذين وقادة الفصائل والميليشيات.

وهذه الثقافة تشكل بحد ذاتها عائقًا داخليا أمام بناء جيش وطني جامع.

ـ خامسًا: الخارج ومأزق إعادة بناء الجيش

وبرغم ذلك، لا يمكن فهم تعثّر إعادة بناء الجيش في الشام بوصفه فشلًا داخليًا فقط، أو نتيجة انقسام محلي عابر. فغياب الجيش الوطني بات، عمليًا، وظيفة سياسية داخل منظومة إقليمية–دولية اعتادت إدارة الشام عبر التفكيك المراقَب لا عبر الدولة السيادية. في هذا السياق، لا يُنظر إلى الفراغ العسكري

كخطر آني، بل كأداة ضبط تمنع قيام مركز قرار وطني مستقل.

قيام مجلس عسكري وطني لا يُعدّ ترتيبًا أمنيًا تقنيًا لضبط السلاح، بل تحوّلًا سياسيًا بنيويًا يعيد طرح أسئلة السيادة واحتكار القوة ووحدة القرار العسكري. وهو بذلك يهدّد منطق «الإدارة غير المباشرة» الذي يقوم على تعدّد الفاعلين، وتوزيع العنف، وربط كل مساحة نفوذ براعي خارجي أو بتوازن إقليمي هشّ. لهذا، يُقابل أي حديث جدي عن مجلس عسكري جامع بريبة واسعة، لا لأن الفكرة غير واقعية، بل لأنها واقعية أكثر مما ينبغي.

إقليميًا، تتقاطع الحسابات عند نقطة واحدة: القبول بالضعف لا بالقوة.

تركيا لا تعارض مبدأ الجيش، لكنها تفضّل قوة محدودة الوظيفة لا تعيد فرض سيادة كاملة، ولا سيما في الشمال حيث تتشابك اعتبارات الأمن واللاجئين والنفوذ المحلي.

«إسرائيل» ترى في أي جيش وطني موحّد ـ حتى لو كان دفاعيًا ومنضبطًا ـ خطرًا محتملًا على معادلة الردع القائمة، وتفضّل مركزًا ضعيفًا قابلًا للاحتواء.

إيران تعارض جوهريًا قيام مؤسسة عسكرية سيادية مستقلة، لأن نفوذها يقوم على الشبكات وتعدّد مراكز القوة لا على جيش وطني واحد.

أما بعض الدول العربية، فتتعامل ببراغماتية: قد تقبل بمجلس عسكري إذا ضُمنت هوية غير أيديولوجية للدولة، وفُتح باب الاستثمار، ولم يُعاد خلط التوازنات الإقليمية.

دوليًا، تبدو الصورة أكثر تعقيدًا.

أوروبا تدعم، نظريًا، إصلاح القطاع الأمني وبناء جيش خاضع لسلطة مدنية، لكنها تفتقر إلى الإرادة السياسية المستقلة، ويبقى سقفها مرهونًا بالموقف الأميركي.

روسيا لا تفضّل الفراغ الكامل، لكنها تميل إلى نموذج مؤسسات قائمة وجيش موجود، لكن من دون استقلال استراتيجي كامل، بحيث يبقى القرار العسكري مضبوطًا باتفاقات نفوذ وتوازنات خارجية. من هذا المنطلق، لا تعارض موسكو مبدأ إعادة البناء، لكنها تتحفّظ على قيام مجلس عسكري وطني مستقل قد يحدّ من قدرتها على التأثير.

الولايات المتحدة تبقى الفاعل الأقوى حاليًا. استراتيجيتها الحالية تقوم على

إدارة الوضع لا تغييره: منع الانهيار الشامل، تحجيم الخصوم، وعدم السماح بقيام دولة قوية غير مضمونة السلوك. في هذا الإطار، يتحوّل غياب الجيش الوطني من خلل مؤقت إلى أداة ضبط للسلطة.

وقد تعيد واشنطن النظر فقط إذا تزامنت أربعة شروط: استنفاد نموذج الشبكات، بروز مجلس عسكري منضبط وغير أيديولوجي، حدّ أدنى من التوافق الإقليمي (خصوصًا تركيًا وإسرائيليًا)، وربط هذا المجلس بمسار سياسي انتقالي واضح لا بحكم عسكري دائم.

ـ سادسًا: السنوات الثلاث الحاسمة

السنوات المقبلة ليست مرحلة انتظار أو إدارة وقت، بل مرحلة تثبيت مسار سيصعب التراجع عنه لاحقًا. ما سيُقرَّر فيها لن يكون تقنيًا أو إداريًا، بل بنيويًا: هل تتجه الشام نحو إعادة بناء دولة، أم نحو تكريس صيغة حكم مُدارة من الداخل ومضبوطة من الخارج؟

القاعدة باتت واضحة ولا تقبل التأويل:

لا دولة من دون جيش وطني محترف ولا جيش وطني قابل للحياة من دون عقد مواطنة جامع ولا دعم دولي ذي معنى من دون إصلاح أمني وقضائي قابل للقياس.

غير أن **الخطر الأكبر** في هذه المرحلة ليس الفشل في الإصلاح، بل نجاح إصلاحات جزئية: أمن مضبوط بلا سيادة، لامركزية بلا عقد وطني، إعادة إعمار بلا قرار سياسي جامع. مثل هذه المسارات قد تُنتج استقرارًا شكليًا، لكنها في العمق تحوّل الإصلاح نفسه إلى بوابة نفوذ خارجي، وتُكرّس تفككًا ناعمًا طويل الأمد يصعب كسره لاحقًا.

من هنا، بات الاختيار أكثر حدّة من أي وقت مضى:

- إما إدارة الخوف والتوازنات والشبكات والمصالح، بما يعني استقرارًا هشًّا محكومًا بالضبط الخارجي، (السيناريو الأول، مع إمكانية الانزلاق الى السيناريو الثاني)
- وإمّا الاستثمار في دولة بطيئة البناء، عالية الكلفة سياسيًا، لكنها الوحيدة القادرة على امتلاك قرارها وبناء شرعيتها من الداخل. (السيناريو الثالث)

في الختام

تاريخ الشام الحديث ليس تاريخ صراع على السلطة بقدر ما هو تاريخ تعثّر في بناء الدولة. فالسلطة يمكن أن تُفرض بالقوة، وتُدار بالخوف، وتستند إلى الشبكات، لكنها تظلّ حالة سيطرة مؤقتة. أمّا الدولة، فهي مسار لتحويل القوة إلى مؤسسة، والطاعة إلى حق، والانتماء إلى عقد مواطنة.

في هذا السياق، لا يكون الجيش مجرّد أداة أمنية، بل التعبير الأوضح عن طبيعة الحكم نفسها. فحين يتحوّل إلى ذراع فئوية أو شبكية، تنكمش الدولة إلى سلطة. وحين يُعاد بناؤه كقوة وطنية خاضعة للقانون، يصبح شرط قيام الدولة لا أداة حكمها.

المأزق السوري اليوم ليس تقنيًا ولا مرحليًا، بل يرتبط بجوهر الشرعية، وبحدود السيادة، وبكيفية انتظام المجتمع سياسيًا. وما لم يُحسم هذا الجوهر، ستبقى الشام تنتقل من سلطة إلى أخرى، فيما الدولة مؤجَّلة أو منقوصة أو غائبة.

في خضمّ هذا التعقيد، لا يجوز أن تنحرف بوصلة النضال الوطني ـ مهما اشتدّ الضغط الخارجي وتعاظم التفكك الداخلي ـ نحو الاكتفاء باستبدال حاكم بحاكم، أو سلطة بسلطة. فالتجربة السورية أثبتت أن القوى التي هادنت الفساد ومنطق السلطة في السابق، أو خفّضت سقف مطالبها باسم «الواقعية» أو «الاستقرار» أو «المواجهة»، كانت شريكة، بقصد أو بغير قصد، في صناعة الانهيار.

وبعد ما جرى، لم يعد مقبولًا تخفيض سقف النضال القومي والوطني إلى ما دون الضغط من أجل بناء دولة حديثة لم تولد بعد: دولة بجيش وطني محترف، وعقد مواطنة جامع، ومجتمع متماسك، لا دولة امتيازات وحظوة، ولا سلطة تستمدّ بقائها من الخوف أو من الاستقرار الهشّ. فالمعركة اليوم ليست على موقع في السلطة، بل على معنى الدولة نفسها.

وكل ما دون ذلك يبقى نضالًا ناقصًا يعيد إنتاج الهزيمة بصيغة جديدة. فالمطلوب ليس مجرد تغيير الحاكم، بل هو تغيير المنطق: من منطق السلطة المستأثرة إلى منطق الدولة العادلة الجامعة.

سياسة

من تفكك السيادة الوطنية السورية

إلى خلط أوراق الصراع مع إسرائيل

د.نبيلة غصن

لم يعد السؤال السوري اليوم محصوراً في موازين القوة أو خرائط السيطرة، بل في مصير الدولة ذاتها: هل تبقى إطاراً سيادياً جامعاً قادراً على إنتاج سياسة، أم تتحوّل إلى ساحة تُدار فيها التناقضات من الخارج؟ إن تفكك البنية الوطنية السورية خلال العقد الماضي لم يؤدِّ فقط إلى انفجار داخلي متعدد المستويات، بل أعاد صياغة علاقة سوريا بالإقليم، وعلى رأسه الصراع مع إسرائيل.

أولاً: من الدولة إلى الساحة ـ تفكك السيادة كشرط للهدن

لم يكن انهيار حضور الدولة المركزية في سوريا حدثاً إدارياً فحسب، بل تحوّلاً بنيوياً أصاب وظيفة الدولة السياسية. فحين تتآكل القدرة على احتكار العنف المشروع، وتُستبدل الشرعية بالقوة، تنتقل السياسة من كونها قراراً سيادياً إلى كونها إدارة مخاطر. في هذا السياق، لا تُنتج الدولة تسويات، بل تُفرض عليها ترتيبات.

إن تفكك السيادة أفضى إلى ثلاث تحوّلات مترابطة: (1) **تشظّي القرار الوطني بين سلطات أمر واقع**، (2) **تدويل الميدان عبر تدخلات متعددة الأجندات**، و(3) **إعادة تعريف الصراع الخارجي بوصفه ملفاً أمنياً قابلاً للضبط**. وبذلك، أصبحت الهدن تُطرح في لحظات الضعف المؤسسي لا في لحظات توازن القوة، ما يحوّلها إلى آليات تجميد بدل كونها جسور عبور نحو تسوية عادلة.

ثانياً: الطائفية المسلحة ـ من أداة تعبئة إلى بنية سلطة

لم تعد الطائفية في السياق السوري خطاباً تعبوياً ظرفياً، بل بنية سلطة تمتلك سلاحاً واقتصاداً وشبكات حماية. ومع اتساع الحرب، تحوّلت الجماعات المسلّحة ذات المرجعيات الطائفية أو الإثنية إلى كيانات حكم محلي، لكل منها قانونها وحدودها غير المعلنة. هذه البنى لا تنتج دولة لأنها تقوم على الإقصاء، وتعيش على استدامة الصراع، وتحتاج إلى عدو دائم لتبرير وجودها.

الأخطر أن الطائفية المسلحة نزعت الطابع السياسي ـ القانوني عن الصراع مع إسرائيل، فاستُبدل خطاب الأرض والحقوق بخطاب الأمن والتهدئة. وحين يُدار الصراع بمنطق الطوائف والساحات، يصبح قابلاً للتدوير والتجزئة، وتغيب عنه معايير القانون الدولي لصالح ترتيبات أمنية مؤقتة.

ثالثاً: لماذا الآن؟ لحظة السيولة لا لحظة السلام

إن توقيت طرح مبادرة أميركية لوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل سوريا يعكس سيولة إقليمية لا نضجاً تسووياً. فواشنطن، تاريخياً، تُفضّل إدارة الصراعات منخفضة الوتيرة حين تتعدد الجبهات وتتعاظم المخاطر. إن التسريب عبر مصادر غير مسمّاة ـ كما نقلته «رويترز» ـ ليس تفصيلاً شكلياً، بل أداة اختبار للنوايا وضبط لردود الفعل قبل أي التزام سياسي مُعلن.

الشرط السوري المتداول ـ الانسحاب إلى ما قبل 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 ـ يعيد النقاش إلى جوهره: الأرض مقابل التهدئة. غير أن طرح الشرط في لحظة تفكك

سيادي يطرح سؤال القدرة على فرضه، ويكشف حدود الممكن حين تُستبدل السياسة بإدارة الأزمات.

رابعاً: باريس منصة ضبط لا طاولة تسوية

إن إنشاء خلية اتصال مشتركة، أُعلن عنها بدعم أميركي وفي باريس، ينبغي قراءته بوصفه إجراء ضبط ميداني لا اختراقاً سياسياً. فالتنسيق الاستخباراتي وآليات خفض التصعيد تهدف إلى منع الانزلاق لا إلى حلّ النزاع. باريس هنا منصة اختبار لمسار تفاوضي غير مباشر، سقفه الأدنى الهدوء، لا العدالة.

خامساً: من السياسة إلى الاقتصاد ـ استبدال السيادة بالاستثمار

تُعدّ التسريبات حول إنشاء منطقة اقتصادية منزوعة السلاح على جانبي الحدود أخطر عناصر المبادرة. فهنا لا يجري تجاوز السياسة فحسب، بل إعادة تعريف الصراع: الاستثمار بدل الانسحاب، والسياحة بدل الحقوق، والتنمية المشروطة بدل السيادة. إن تحويل المناطق المتنازع عليها إلى مساحات اقتصادية بتمويل إقليمي ورعاية دولية يُجمّد النزاع ويُربّحه، دون حسم قانوني.

هذا المنطق ـ الاقتصاد بدل السياسة ـ لا يصنع سلاماً مستداماً، بل يخلق سلاماً هشاً قائماً على موازين القوة والربحية، وقابلاً للانفجار عند أول اختلال.

سادساً: تل أبيب والحوار المشروط ـ أمن يتقدّم وحقوق تُؤجَّل

إعلان إسرائيل استئناف الحوار بدعم أميركي، مقروناً بأولوية «الأمن» وحماية الأقليات، يحمل أبعاداً تتجاوز الإنساني. فإدخال ملف الأقليات في صلب التفاوض يفتح الباب أمام تسييس الحماية وتوسيع دوائر النفوذ. وحين يُناقَش أمن المكوّنات عبر قنوات خارجية، يتآكل العقد الوطني وتضعف شرعية الدولة.

سابعاً: نتائج التفكك ـ خلط أوراق الصراع السوري ـ الإسرائيلي

أفضى التفكك الداخلي إلى خلط أوراق الصراع على ثلاثة مستويات: (1) تحويله إلى ملف أمني قابل للإدارة، (2) فصل الاقتصاد عن السيادة، و(3) إزاحة القانون الدولي لصالح ترتيبات مؤقتة. والنتيجة

هدنة بلا ضمانات، وحوار بلا سقف، واقتصاد بلا حقوق.

ثامناً: بين الهدنة والتسوية ـ ما الذي يمنع التحوّل؟

الهدن تُصنع في لحظات الضعف، أما التسويات فتحتاج دولة. من دون استعادة الاحتكار المشروع للعنف، وإعادة بناء عقد وطني جامع، وربط أي تهدئة بمسار حقوقي واضح، ستبقى الهدن مؤقتة وقابلة للخرق. إن تحويل التهدئة إلى تسوية يتطلب سياسة لا إدارة أزمات.

تاسعاً: خارطة الإنقاذ الوطني كنقيض بنيوي لمنطق الهدن

في مقابل منطق الهدن الأمنية التي تُدار من الخارج وتقوم على تجميد الصراع بدل حله، تبرز «خارطة الإنقاذ الوطني» بوصفها محاولة سورية داخلية لإعادة السياسة إلى يد المجتمع، والدولة إلى معناها السيادي. فهذه الخارطة لا تنطلق من سؤال: كيف نُخفّض مستوى العنف؟ بل من سؤال أكثر جذرية: كيف نعيد تأسيس الدولة كي لا يصبح العنف قدراً دائماً؟

عاشراً: من الطائفية المسلحة إلى المواطنة ـ استعادة السياسة من السلاح

تؤكد خارطة الإنقاذ أن الطائفية ليست قدراً ثقافياً، بل نتيجة مباشرة لانهيار الدولة واعتماد المقاربات الأمنية الإقصائية. ومن خلال رفضها الصريح لتسييس الدين والطائفة والإثنية، تُعيد الوثيقة الاعتبار لمفهوم المواطنة المتساوية بوصفه الأساس الوحيد القادر على تفكيك بنى الاحتراب الداخلي.

إن نقل الصراع من مستوى الهويات المغلقة إلى مستوى الحقوق المتساوية يعني نزع الشرعية عن كل سلاح خارج الدولة، وإعادة تعريف «الأمن» باعتباره وظيفة عامة لا امتيازاً فصائلياً. بهذا المعنى، تشكّل الخارطة انقلاباً على منطق إدارة الصراع، لأنها تربط الاستقرار بإعادة بناء الشرعية، لا بتوازن الرعب.

حادي عشر: العدالة الانتقالية كشرط للسلام لا كترف مؤجل

أحد أخطر وجوه إدارة الصراع في سوريا كان تعطيل العدالة باسم الواقعية السياسية. خارطة الإنقاذ تقطع مع هذا المنطق، وتضع العدالة الانتقالية في صلب المسار التأسيسي، باعتبارها شرطاً للمصالحة لا عائقاً لها. فغياب المحاسبة

لا ينتج استقراراً، بل يراكم الغضب ويُعيد إنتاج العنف بأشكال جديدة.

إن ربط العدالة باستعادة الثقة بين المجتمع والدولة يعيد تعريف السلام بوصفه عملية سياسية ـ أخلاقية طويلة، لا صفقة أمنية سريعة. وهذا ما يجعل الخارطة نقيضاً مباشراً لأي مبادرة تهدئة لا تتضمن مساراً واضحاً للإنصاف والمساءلة.

ثاني عشر: استعادة السيادة وإعادة ترتيب العلاقة مع الخارج

في الوقت الذي تفصل فيه المبادرات الأميركية بين الاقتصاد والسيادة، تؤكد خارطة الإنقاذ أن أي دعم عربي أو دولي لا يكون مشروعاً إلا بقدر احترامه لإرادة السوريين واستقلال قرارهم. فالتدخل الخارجي، حين يُفصل عن مرجعية وطنية جامعة، يتحول من دعم إلى وصاية.

وتطرح الوثيقة تصوراً تدريجياً لاستعادة المؤسسات والمعابر والقرار الأمني من كل أشكال الاحتلال أو الوصاية، ضمن جدول سيادي واضح، ما يعيد الصراع الخارجي ـ بما فيه الصراع مع إسرائيل ـ إلى إطاره القانوني الطبيعي: صراع دولة ذات سيادة، لا ساحة مفتوحة للتجاذبات.

ثالث عشر: لماذا تفشل الهدن وتملك المشاريع الوطنية فرصة النجاة؟

تفشل الهدن لأنها تُبنى على موازين قوة متحركة، لا على شرعية مستقرة. أما المشاريع الوطنية، فرغم هشاشتها الأولية، فتمتلك إمكانية التحول إلى واقع لأنها تُخاطب الجذور لا الأعراض. إن خارطة الإنقاذ، بكل ما يحيط بها من تحديات، تمثل محاولة لكسر حلقة: عنف ـ هدنة ـ عنف، عبر إعادة تأسيس السياسة نفسها.

خاتمة: الدولة أولاً... وإلا فلا سلام

إن ما يُطرح اليوم من مبادرات تهدئة ليس دليل قوة، بل علامة على عمق المأزق. فحين تُستبدل السيادة بالترتيبات، والحقوق بالمشاريع، والسياسة بالأمن، يصبح السلام وهماً مؤقتاً. الطريق الوحيد القابل للحياة يمر عبر الدولة: دولة المواطنة، والقانون، والقرار المستقل.

ليست سوريا بحاجة إلى هدنة جديدة، بل إلى ولادة سياسية جديدة. ولادة تعيد للسوريين حقهم في أن يكونوا شعباً لا ساحات، ومواطنين لا وقود صراعات. الدولة أولاً ـ وإلا سيبقى كل وقف نار مجرد استراحة قصيرة في حرب طويلة.

حجر الزاوية

الروابط الإنسانية

نجيب نصير

الروابط المجتمعية، يحكمها القانون، أما الروابط الإنسانية، فيحكمها الارتقاء، فعلى الرغم من أن الاحتكام للقوانين ينظم العلاقات البشرية بالقوة المخصصة لهذا التنظيم كما هي واردة في العقد الحقوقي الاجتماعي، إلا أن نتائج هذا التنظيم تصب في صالح تنظيم الروابط الإنسانية، إلا أنه يبقى محدوداً، بوصفه حالة معرفية دنيا بالنسبة للقيم المرتقية، المعبرة عن محاولات تسديد الحاجات الإنسانية المرتبطة بالقيم العليا للبشري، فهنا فارق كبير بين تجريم الطائفية أو الكراهية قانوناً، وبين المبادرة الفردية والجماعية لرفضهما طواعية، على الرغم من أن القانون يضع العربة على السكة تربوياً، ودفعها باتجاه مستويات أعلى من الرقي والتحضر، الذي لن يحصل أو يتحقق إلا بممارسات تربط الاجتماع البشري ببعضه على أسس قيمية عليا، يحاول بنو البشر مقاربتها، وعلى هذا السعي، يتم تطوير القوانين للحصول على أكبر قدر ممكن من تحسين للعيش البشري، فمحاولات تحويل الحمل إلى ذئب في مواجهة ذئاب، بائت بالانحطاط، المتعاكس مع الارتقاء، والذي يقارب القيم الدنيا للبشر، والعيش فيها، وعليه تبدو المفارقة الكاسرة للظهر، فالاجتماعات البشرية غير القادرة على التحضر، هي اجتماعات بشرية غير قابلة له، وعليها مواجهة مصائرها الذميمة، وفي مثالنا

عن الطائفية أو الكراهية، يتضمن هذا الأداء الهدام، ويتبدى في أداءات مفرزات هذه الاجتماعات البشرية ، في بلاد الهجرة واللجوء، حيث تعطي مثالاً واضحاً عن الارتقاء العكسي للروابط الإنسانية.

لا تقوم الروابط الإنسانية المرتقية إيجابياً، إلا بالارتكاز على المعرفة، كمؤسس للحياة، بوصفها تعاون بشري في الإنتاج والاستهلاك، وعليه تبدو المساواة بين البشر عامل مؤسس لا رجعة فيه ولا استثناء، مهما كانت القاعدة المعلوماتية جاهزة للتبرير وسد الذرائع، فالعلم الذي لا يتحول إلى معرفة مفيدة للبشرية، هو سم زعاف لها، يقضي على الروابط الإنسانية

من قبل التأسيس لها، والطائفية مثال عملي لها، فجميع التجارب الطائفية المدعومة معلوماتياً، جميعها على الإطلاق، تحولت إلى كوارث، ومع هذا تمدد المعلومات (العلم) من صلاحية الطائفية (وأمثالها)، وتدعمها في انعطاف قسري قبل التحول إلى معرفة، عكس الطائفية تماماً هي المساواة، التي لا يختلف فيها إثنان، إلا إذا كان أحدهما همجي، فهي العامل الحاسم في بناء أية منظومة أخلاقية (معرفياً)، تكون قوام الاجتماع البشري (مجتمعاً كان أو أقل من ذلك)، وأقل انحراف عن هدف المساواة، هو خلخلة، جاهلة أو مقصودة، لسيرورة الرقي المطلوبة، فما يجره أي سلوك ولو بسيط خارج المساواة، ويتم تبنيه سلطوياً، سيجر الاجتماع البشري إلى ويلات الانحطاط، وأولها سيلان الدم على الأرض، لذلك لا جدوى من النقيق والشكوى من الاستضعاف والمؤامرات وإتهام الآخرين، فدود الخل منه وفيه، ولا جدى إذا لم يتم مراجعة الأسس التي قام عليها هذا الاجتماع الأعرج، وتصويبها بعلانية ووضوح، بوضع المساواة في صلب العقد الاجتماعي، الذي سوف تنبثق من ممارسته الروابط الإنسانية الخيرة، في ممارسة واضحة وعلنية ضد الشر، الذي لا تعريف له سوى الويل والانهزام والفاقة وهزال المكانة، والذي ينتج عنه (كأمثلة) فقدان الكهرباء والماء وقيمة العملة وفساد الخدمات وانعدام الأمان، إذ لا يمكن تجاوز المساواة كفاعل معاكس لكل هذه الرزايا.

دون مساواة، هناك إنعدام للكرامة الإنسانية، وهي جوهر الروابط الإنسانية، فالفقر والفاقة (كأمثلة)، هما ممارسة المهانة الإنسانية، المنتجة للتهمج، وعكسهما هو محاولة التحضر والارتقاء، الذي يتمثل بعلاقات إنسانية راقية، ما يعني تكبير إنتاجيتها، لجعل الفرص متاحة للمزيد من الكرامة الإنسانية، عبر ضبط مسببات الاستبداد والتسلط ومنتجاتهما، من التغول والاعتداء على الحقوق الأولية للكائن البشري، الذي لا يمكن تصنيفه كبشري إلا إذا كانت كرامته هي جزء من تكوينه (هذا ما فهمناه من عبد الرحمن الكواكبي على الأقل) عبر كسر دائرة الاستبداد، ومنع تكراره، بالاستناد إلى الكرامة البشرية كحق أصلي يمكن توظيفه واستثماره عبر الروابط الإنسانية، لمقاومة، وأيضاً لتجاوز الويل والهزائم.

الروابط الإنسانية (وهي معروفة وعلنية في كل ثقافة إنسانية) ليست مجرد فعل خيري، مرهون بالتطوع والتبرع، إنها فعل موضوعي، متسق مع الفطرة البشرية التي تسعى إلى السعادة، فطرة مرتقية، تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أعلى، دون تمجديد أو أمجاد، فهذه استثناءات تكريمية عابرة، ولكن الفعل الحقيقي للروابط الإنسانية فهو في «المجتمع»، وأي تعبير أو إعلان عن صلاحية روابط التهمج لضبط السياق الاجتماعي، هو هزيمة ذاتية مهما كان إعلان النوايا حسناً، وكل شعار لا يأخذ بعين الاعتبار الروابط الإنسانية تأسيسياً، هو إعلان عن مجازر قادمة.

مجتمع

قطر والإمارات ولعنة الديمغرافيا

د. بيار عساف

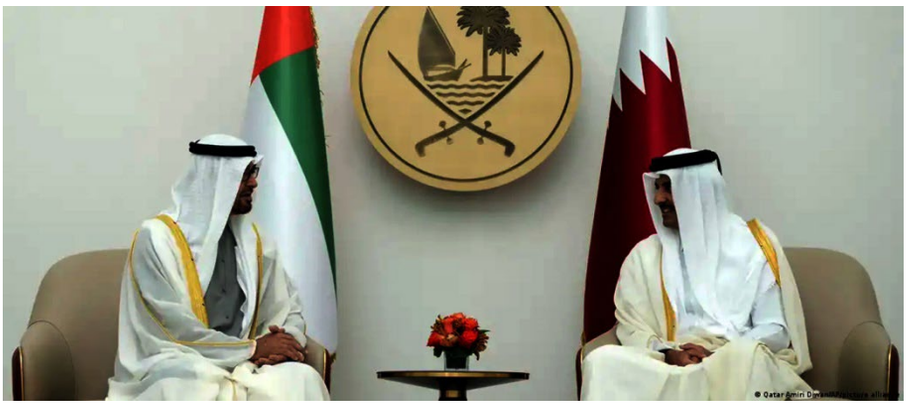

لطالما شكلت الكتل السكانية الكبرى مركز الثقل في مسار التاريخ،

من الإمبراطوريات الكبرى إلى الدول القومية في أوروبا، كانت الحاجة إلى جيوش ضخمة عدديا، وإلى سواعد منتجة في الزراعة أو الصناعة، تدفع تلك الدول خارج حدودها، وترافقت في العصور الحديثة مع التشجيع على زيادة عدد الولادات.

اكتسبت هذه الظاهرة ذروتها مع ألمانيا النازية، ومع دول المعسكر الاشتراكي، باستثناء الصين الماوية.

ولم يقلل تطور التكنولوجيا العسكرية من أهمية العامل البشري، ويكفي أن نتابع مجريات الحرب في أوكرانيا لنتأكد من ذلك.

نادرا ما نجحت الدول الصغيرة عدديا في الانتقال إلى معسكر الدول الكبرى.

وهكذا جاء انفجار حجم الثروات والناتج القومي في الخليج العربي ليبرز أهمية هذه المقولة، حيث تحاول دول صغيرة ذات ثروة هائلة بفعل طفرة البترول، الانتقال إلى لعب دور إقليمي قد يتناسب مع حجم ثرواتها الوليدة، ولكنه لا يتناسب

مع حجمها الديمغرافي الصغير.

إمارة قطر التي لا يتجاوز عدد سكانها مئات الآلاف (ترفض السلطات إعطاء رقم محدد لإعداد السكان)، حاولت جاهدة التعويض عن هذا النقص عبر رعاية تيار الإخوان المسلمين ذي الامتداد العالمي، فأسهمت في تمويله وتسليحه من سورية إلى غزة إلى مصر، لكن الأمور انتهت إلى سيطرة تركيا على دمشق، مع ملامح لصعود دور سعودي وليد، والإطاحة بمرسي في القاهرة بدعم سعودي أيضاً وأيضا، وتمدد تركي في أفريقيا على حساب الدور القطري.

ينطبق الأمر نفسه على الإمارات القابعة على مخزون نفطي ومالي هائلين، ولا يتجاوز عدد مواطنيها المليون ونيف، وها هي اليوم تستند إلى دعم مباشر من الكيان الصهيوني لتحاول لعب دور إقليمي يبدأ في الخليج والبحر الأحمر ولا ينتهي في السودان والصومال.

وجدت إمارة آل زايد ضالتها في اليمن، الذي يتجاوز عدد سكانه الأربعين مليون نسمة، لتحاول اليوم الاتكاء على الحنين إلى دولة الجنوب اليمني للعب دور في تفكيك اليمن والسيطرة على الجزء الأغنى منه، وربما تحضيره لاحقا للعب دور يتجاوز حدوده، متكئة على عمقه البشري وعلى أموال النفط.

ولكن مرة جديدة تصطدم الدول الصغيرة بحقيقة الديمغرافيا، فتدخل السعودية دون مواربة، وتفرض عليها التراجع والخروج الذليل من الساحة.

طبعا اللعبة لم تنته بعد، ولا يجب التقليل من دور الموساد في المعركة، ولكن كل ما ورد يعني أن التاريخ ما زال يتعامل مع الصغار تبعا لأحجامهم، وليس وفقاً لأحلام اليقظة لديهم.

أخيرا يجب الالتفات إلى طريقة تعامل الكيان الغاضب مع هذه المسألة، ولكن هذا بحث آخر.

مجتمع

بعد انكشاف خديعة النظام الدولي: المقاومة واجبٌ

محمد عواد

منذ القرن التاسع عشر، عمل العدو اليهودي على تشييد عصبية صهيونية وحشية، جعل منها أداة للاستيلاء على الوطن السوري وسحق الشعب السوري، متكئاً على تخيّلات وهمية تدّعي أن هذه الأرض وطنٌ وهبه الله لهم. وعلى قاعدة هذه الأوهام، عُقدت المؤتمرات، وشُيّدت على الروايات التوراتية عصبية يهودية منظّمة، أُطلق عليها اسم الحركة الصهيونية، فوجدت قبولاً واسعاً في أوساط اليهود. وفي سياق تنفيذ هذا المشروع، أُعدّت قنوات الاتصال بالحكومات الاستعمارية الدولية النافذة، وهُيّئت الأموال، وشُكّلت فرق ضغط في الدول العالمية الكبرى لتأمين الدعم والتأييد، وقد نجح هذا المسعى فعلاً في تمرير المطلب الوهمي والاستبدادي لدى بريطانيا، من دون الخوض في تفاصيل المصلحة البريطانية في حينه.

وبمساندة بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية، تمكّن هذا العدو من تأسيس جيشٍ كان وما زال في جوهره مؤلفاً من عصابات إجرامية، مارست بحق شعبنا في فلسطين أبشع صنوف التنكيل، بالتوازي مع إنشاء سلطة إدارية وسياسية على بقعة من أرض فلسطين. غير أن هذه النواة، التي أُسبغ عليها لاحقاً اسم دولة، لم تكن الغاية النهائية لهذا العدو، ولم تكن هذه البقعة الجغرافية الواقعة في جنوب وطننا السوري هدفه الحيوي. فالغاية الحقيقية تتمثل فيما يُسمّى بأرض إسرائيل الممتدة من الفرات إلى النيل، أي كامل الوطن السوري، لا الاكتفاء

بفلسطين وحدها. وهذا القول، بأي حال من الأحوال، لا يعني إبداء أي استعداد للتخلي لليهود عن أرضنا الجنوبية فلسطين، حتى لو ادّعوا أن هدفهم يقتصر عليها.

ومن يتتبّع المسار السياسي والإداري والعسكري لهذا العدو منذ نشأته، يلحظ بوضوح أنه يشن، بين الحين والآخر، حروباً توسعية، أو يفرض قرارات توسعية داخل فلسطين، متذرعاً بذريعة الأمن ومكافحة الإرهاب.

وما الحرب على غزة، بما رافقها من من إبادة لشعبنا الآمن الأعزل واحتلال للقطاع، إلا حلقة إضافية في سلسلة التمدد، وخطوة متقدمة في سبيل تحقيق حلم ما يُسمّى بـ «إسرائيل الكبرى»

أما ما يجري في لبنان، فليس مجرد حرب خاضتها دولة الاحتلال ضد المقاومة بسبب مساندة شعبنا في لبنان لشعبنا في فلسطين؛ إذ لو كان الهدف محصوراً بمنع هذه المساندة، لانتهت الحرب فور قبول المقاومة بوقف إطلاق النار. إن الهدف من لبنان متجذّر في عمق المشروع الصهيوني اليهودي، ويتجلى في سياسة قضم الأراضي بقدر ما تسمح به قدرة وقوة السلطة والجيش على التمدد، وهو النهج نفسه الذي اعتمده هذا العدو في جنوب الشام. ومن هنا، لا يمكن الوقوف مكتوفي الأيدي أمام هذا العدو، ولا يجوز إغماض العين عن أهدافه الاستراتيجية، ولا الاطمئنان إليه مهما بلغ التآكل الداخلي الذي أصاب كياناتنا، لأنه يطمع في كامل الوطن السوري، لا في فلسطين، جنوبنا الغالي، وحدها.

وبناءً عليه، فإننا لن ننجو من هذا العدو مهما بالغنا في التنصّل من فلسطين. فهذا هو العدو، وهذه هي الولايات المتحدة الأميركانية، ومعها حلفاؤها في الحلف الأطلسي وأتباعهم في العالم العربي، وهذه هي قدراتهم، وقوتهم، وضخامة إمكانيات دولهم. وأمام هذا الواقع، يفرض السؤال نفسه: أَنرفع الراية البيضاء، ونخضع، ونتقبّل ذلّنا وذلّ الأجيال القادمة؟

لقد آمن شعبنا، على الدوام، بأن الحياة وقفة عز، كما عرفها الزعيم سعاده، ومن هذا الإيمان تنبع حتمية مواجهة هذا العدو اليهودي، والوحشية التي تمارسها الإدارة الأميركانية، دفاعاً عن كرامتنا وحريتنا، وصوناً لحقنا كشعب في الحياة.

وعلى الدول السورية، إن كانت فعلاً دولاً وطنية تمثل الشعب ومصالحه، أن تعي المخاطر الوجودية المحدقة بنا في الصميم، وأن تستنفر كامل قواها وإمكانياتها، وفي طليعتها المقاومة الشعبية. ويتوجب على الدول السورية أن ترعى هذه المقاومة تدريباً وتسليحاً وحماية، إلى جانب تنمية قدرات

الجيش، بهدف تحرير الأراضي المغتصبة، والتصدي للمشروع اليهودي والأمريكاني المعدّ لشعبنا وبلادنا.

كما يتوجب على الدولة، في أيٍّ من الدول السورية، أن تقرّ بتقصيرها أو بانشغالها عن واجب التصدي للاحتلال اليهودي، مما يلزمها تقبّل المبادرة الطبيعية للحركة الشعبية في مقاومة الاحتلال، وعدم تقبله كأمر واقع.

وعلى جميع الدول السورية أن تتجاوز أوهام القرارات الدولية، وأوهام القوانين الدولية، وأوهام الدبلوماسية، وأوهام التفاوض. فلو كانت هذه القوانين حقيقية وفاعلة، لما وُجد الاحتلال اليهودي، ولما استمر الوجود الاستعماري في فلسطين ولبنان والشام، ولما استمر الاحتلال التركي في الشمال السوري.

وفي إطار المواجهة للهيمنة الاستعمارية، يتوجب على الشعب السوري، بقواه الشعبية الوطنية والرسمية، أن يتداعى إلى عقد مؤتمر سوري وعربي، بمشاركة كل من يرغب في دعم حقنا، تأكيداً للحق السوري في فلسطين، وتأسيساً لعمل مقاوم يحدّ من التوسع اليهودي، وبناءً لقوة عسكرية قادرة على طرد الاحتلال من كامل الأرض السورية.

كما يتوجب على الدول السورية تثبيت أبناء شعبنا في فلسطين، وفي جنوب لبنان، والجنوب الشامي، وشمال الشام، وتقديم كل أشكال الدعم والإمكانيات التي تمكّن هذه المناطق من الثبات والصمود في وجه الوحشية اليهودية والاستعمارية. وعلى الدول السورية، بالتعاون مع المؤسسات الأهلية، تشكيل فرق دبلوماسية وسياسية تجوب العالم، وتتواصل مع المؤسسات الأهلية والحزبية الدولية، لشرح القضية المحقة للشعب السوري وتعريف العالم بها.

كذلك، ينبغي على الدول السورية والأحزاب السورية التواصل مع الدول الصديقة وغير الطامعة في بلادنا، بهدف بناء أفضل العلاقات معها. وعلى الدول السورية والمؤسسات الأهلية الاقتصادية أن تفكّ كل ارتباط اقتصادي مع الولايات المتحدة الأميركانية وحلفائها، وأن تعيد توجيه اقتصادها نحو الدول التي لا تطمع في خيرات بلادنا ولا تسعى إلى نهب مواردها، فالأمم التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال لا يمكنها أن تنساق خلف أعدائها أو خلف الطامعين بثرواتها.

فحريٌّ بنا، نحن السوريين، الذين لنا حياة واحدة، ومجتمع واحد، ومصالح واحدة، ومصير واحد، وثقافة واحدة، وتاريخ واحد، ووطن واحد، أن ننهض، وأن نتمسك بعصبية حقيقتنا القومية، إذ بعصبيتنا القومية الموحدة تتفولذ إرادتنا، ونحقق الانتصار.

رسالة مفتوحة إلى السيّد رئيس الجمهورية

العماد جوزف عون رداً على كلمته عند استقبال الحبر الأعظم البابا لاوون الرابع عشر

الباحث وجدي المصري

إنّ زيارة قداسة البابا كانت دون شك زيارة تاريخيّة مميّزة من حيث التنظيم، والمواقع الّتي زارها، بغض النظر عن نتائجها المنتظرة على الصعيد السياسي، والّتي وإن غلّفها الغموض نظراً لأنّ الضيف له صفة روحانيّة لا سياسية من جهة، ولأنّ الجهة الّتي نتمنى أن تؤثّر عليها الزيارة تأثيراً إيجابيّاً هي الكيان الإسرائيلي، وما أدراك ما هو هذا الكيان، إن لجهة الوجود أو لجهة الاوهام الّتي أوجدته والّتي انطلقت من نصوص توراتية ما ورائية قديمة بالية حتى ولو غُلّفت بالقداسة، والّتي لا يمكن أن تكون لها جذور قانونيّة تدعّم أحقية هذا الوجود، لأنّنا كلّنا نعلم الخدعة الّتي انطلق منها الصهاينة لإقناع الرأي العام العالمي بصوابية مطلبهم والّتي تلاقت، أي هذه الخدعة، مع مخططات الاستعمار الغربي الّذي أراد من جهة التخلّص من اليهود غير المرغوب بهم في أوروبا .

إنّ بعض نصوص دستورنا الّذي ما زال معمولاً به مثل المواد 274-275 و278 والّتي تفرض عقوبات لمجرّد التواصل مع العدو الصهيوني، تفرض حتّى علىرئيس

الجمهورية أو الحكومة في حال أراد إجراء مفاوضات مباشرة بغاية الوصول إلى تطبيع مع العدو فسلم، عليهما أن يعدّلا الدستور قبل اتّخاذ أيّ قرار بهذا الشأن وإلّا اعتبر قرارهما مخالفاً للدستور. هذا من حيث المبدأ. أمّا من حيث بعض التفاصيل الّتي وردت في الخطاب فكان من الجيّد التذكير بما ورد في الأناجيل حول المرأة الكنعانيّة مما يؤكّد أنّ لبنان الكيان السياسي الحديث كان جزءاً من بلاد كنعان كما فلسطين. أمّا ما هو مُستغرب فهو الوقوع في فخ الكذبة الحديثة للصهيونيّة العالميّة (اليهودية والمسيحية والمحمدية (والّتي يقودها الرئيس الأميركي انطلاقا من التسويق للاتفاقات الإبراهيمية. هذه التسمية التوراتية تدل وبشكل واضح أنّ الصهاينة استطاعوا أن يجرّوا العالم بكامله وراء الأسطورة التوراتية الّتي بدأت مع آدم مروراً بنوح وإبراهيم ويعقوب الّذي أصبح اسمه إسرائيل ويوسف وموسى. وأنا إذ أقول أسطورة فلا أخترع شيئاً من عندياتي وإنّما استند بذلك إلى دارسين ثقاة ومؤرّخين موضوعيين وبينهم يهود، اذكر من بينهم توماس طومسون، زئيف هرتزوغ، شلومو ساند وعالم النفس سيغموند فرويد. فلست أدري ما هو المغزى من تضمين كلمتكم إشارة لمرّتين عن أبناء إبراهيم الذين يوجد عنهم ممثّلين متفقين بمعتقداتهم ومقدّساتهم، وفهمنا من إشارتكم هذه أنّكم مقتنعون بأنّنا من أبناء إبراهيم وهذا بعيد عن الحقيقة من وجهتها التاريخيّة والعلمية. فالرواية التوراتية ركّزت على اسحق فقط ولم تركّز على اسماعيل، واسحق هو والد يعقوب وعيسو، وليعقوب الّذي غيّر يهوه اسمه فأصبح إسرائيل وُلد اثنا عشر ولداً أصبحوا فيما بعد اسباط بني إسرائيل. ولا أظن أنّ جذورنا الكنعانيّة = الفينيقية تعود لأحد منهم. أمّا الرواية العربية فتنسب العرب إلى اسماعيل بن إبراهيم، علماً أنّه لا إشارة في التوراة إلى هذا الرابط بين اسماعيل والعرب فأولاد اسماعيل مذكورون في التوراة ولا يمت أي واحد منهم للعرب، وإضافة لهذا في التوراة ورد أنّ هاجر والدة اسماعيل زوّجته بفتاة مصرية، والمصريون في ذلك التاريخ لم تكن لهم علاقة بالعرب، وتذكر التوراة أيضاً أنّ اسماعيل عاش بعد زواجه من الفتاة المصرية في بريّة فاران وهي منطقة صحراوية واسعة جنوب فلسطين وشبه جزيرة سيناء. وهناك اختلاف واسع بين ما هو وارد في التوراة عن اسماعيل وما

مجتمع

هو وارد في القرآن وفي كتب المؤرخين المسلمين القدامى. ففي القرآن وحسب ما هو وارد في سورة البقرة الآية 126 إبراهيم واسماعيل هما بنيا البيت أي الكعبة، وبالتالي يكون الإثنان قد عاشا في الجزيرة، واسماعيل تزوج بامرأة من هناك فاعتبر أنّه جدّ القبائل العربية. فكيف نوفق بين هذه التناقضات.

التفسير الوحيد لذلك كما يقول الدكتور نسيم جوزف شلهوب في كتابه) العهد القديم: بين حقيقة مقدّسة وأسطورة مسيّسة(بأنّ هناك ثلاث شخصيات قديمة تحمل اسم إبراهيم. وبالتالي نحن لا نمتّ إلى إبراهيم التوراتي بأيّة علاقة، لا على الصعيد السلالي، ولا على الصعيد الديني، لأنّ دين اليهود ليس ديناً توحيدياً كما فرضوه علينا بل هو دين تفريدي كما يقول الدكتور خزعل الماجدي، إذ إنّ هذا الشعب تفرّد بعبادة إله خاص به وهو يهوه، وهذا الإله تفرّد باختيار شعب واحد من بين شعوب العالم كلّه واعتبره شعبه الخاص، فهذا يعني ليس فقط بأنّ لا علاقة له بالتوحيد، بل هو شعب مُشرك إذ عبد إلهاً خاصّاً به وترك للشعوب الباقية أن تعبد آلهتها ولم يكلّف نفسه، مثلما فعل نبيه وموسى بناءً على أوامر إلهه، أن يهدي بقية الشعوب لعبادة هذا الإله.

من ناحية ثانية كيف يمكن أن نرضخ لتزوير اليهود لكلّ ما اعتبروه مناقضاً لما جاء في كتابهم، ونسلّم معهم حول بُنوّة إبراهيم لنا ونترك ما جاء في إنجيل يوحنا:" قال لهم يسوع الحقّ الحقّ أقول لكم قبل أن يكون إبراهيم أنا كائن "، فكيف يكون يسوع = الإله ابنا لإبراهيم المخادع الّذي باع زوجته مرتين ليكون له خير من ورائهما؟ وكيف نفسّر ما جاء في إنجيل متى عندما سأل يسوع الفرنسيّين قائلاً: «ماذا تظنون في المسيح؟ ابن من هو. قالوا له ابن داود. قال لهم كيف يدعوه داود بالروح ربّاً قائلاً قال ربّ البيت لربي اجلس عن يميني حتّى أضع أعداءك موطئاً لقدميك.»

الم يُسقط يسوع بهذا الكلام ما جاء في انجيلي متى ولوقا عن نسب يسوع إلى إبراهيم بالرغم من التناقض بينهما؟

السيّد الرئيس... حسب الأسطورة التوراتية في سفر التكوين يبدأ التاريخ البشري بآدم وحواء، والمؤسف أنّنا وبعد انقضاء الربع الأول من القرن الحادي والعشرين ما زلنا مقتنعين أنّ هذه الأسطورة هي حقيقة، علماً أنّ العلم اليوم يناقضها بقوّة. أولاً أظهرت الاكتشافات الأركيولوجية في بلاد ما بين النهرين

وبلاد الشام وجود رقم طينية كتبت عليها قصص الشعوب القديمة، وفي هذه القصص، الأقدم من النصوص التوراتية بألفي سنة، نقرأ ما هو مشابه لأساطير آدم، وطوفان نوح، ويوسف وموسى، وهذا لم يعد سراً، وبذلك تكون أساطير التوراة قد سقطت لجهة كونها مصدراً لنشوء الكون عامة والأرض خاصّة والإنسان الّذي، وحسب هذه الأساطير لم يتجاوز عمره السبعة آلاف سنة. بينما تفيدنا التنقيبات والّتي أعقبتها دراسة أنّ إنسان هايدلبرغ، الّذي يرجّح الباحثون أنّه الأصل المباشر لإنسان النياندرتال، يتراوح عمره بين مئتي ألف وأربع مئة ألف سنة. وفي يبرود السورية اكتشفت هياكل عظمية تعود إلى مئتي ألف سنة، والعلماء يؤكّدون أنّ عمر الإنسان فوق سطح الأرض يتجاوز الخمسة ملايين سنة، فبرأي من نأخذ: أبرأي العلم الّذي يتحفنا كلّ يوم باستكشافات جديدة تتغيّر معها الحقائق، أم برأي من كتب العهد القديم وألزمنا به كحقائق تاريخيّة أثبت العلم بطلانها؟؟؟

السيد الرئيس أنا لا أملي عليكم ما يجب أن تقولوا، ولا أحاول أن أقول بأنّه يجب عليكم الاقتناع برأيي، كلّ ما أريد قوله هو ألا ننجرّ وراء الكليشيهات الصهيونيّة الأميركيّة الّتي أصبحت مفضوحة الأهداف. أن نسعى لتجنيب لبنان الجنون والإجرام الإسرائيليين فهذا بالطبع واجبكم كحامٍ للبنان، كلّ ما أردت قوله إنّه بإمكانكم السعي لتحقيق مصلحة لبنان على كافة الصعد دون الوقوع في فخ الصهيونيّة الأميركيّة، ولا في فخ التأويلات الدينية غير المستندة إلى قراءة عقلانية، ولنا في نصوص الاناجيل ما يكفي لكي نعرف أنّ إبليس بعينه متجسّد بأفكار الصهاينة وممارساتهم.

عذراً السيّد الرئيس إن كنت تجاوزت الحدود المتعارف عليها والّتي تحتّم على المؤمن احترام أديان الآخرين، لأنّ موقفي هذا ليس له علاقة لا بالإيمان ولا بالإحترام، بل متعلّق بالعقل الّذي يرفض الخضوع لنصوص ما ورائية أسطوريّة بشهادة علماء كثر، وطوبى لابن رشد الّذي قال:" لا يمكن لله أن يعطينا عقولاً ثم يعطينا شرائع مخالفة لها "، وقال أيضاً: «العقل يجب أن يُقدّم على النقل»، فهلّا فعلنا؟

سعاده في مواجهة الخيانة

حين يُنكث العهد وتسقط المناقب

د. ادمون ملحم ـ الحلقة التاسعة (9/12)

الخيانة المناقبية: الحنث باليمين

الفنان سليمان منصور

الخيانة الفكرية، برأي سعاده، لا تبقى حبيسة الوعي أو الانحراف النظري، بل لا تلبث أن تجد طريقها إلى الممارسة العملية، فتتحوّل إلى تمرّدٍ على النظام، وخرقٍ للروابط المناقبية، وانتهاكٍ للالتزامات التي تقوم عليها الجماعة. ففي حالات عدّة، يكشف سعاده كيف يبدأ الانحراف بعدم الطاعة وخرق النظام، ومحاولة فرض الآراء والأغراض الخصوصية على سياسة الحزب بصورة غير قانونية، لينتهي بالعمل ضدّ المبادئ القومية والمنظمة القومية ذاتها، كما في حالة يوسف الغريب، الذي بيّن سعاده أنّه «لا يقيم للزعامة وزناً ولا للنظام حرمة». وحين ينفصل الفكر عن النظام، وتُستباح العقيدة باسم الاجتهاد أو المصلحة أو الذات، يظهر الخلل في أشدّ صوره خطورة: **كسر اليمين، ونقض العهد، والاستخفاف بالمسؤولية.**[1]

من هنا، يشكّل الحنث باليمين الحلقة الواصلة بين الانقلاب الفكري

1 ـ راجع رسالة إلى يوسف الغريب، 1942/01/15.

وخيانة الأمانة الاجتماعية، باعتباره التعبير العملي عن انهيار الضمير المناقبي. وهو ما يدفع سعاده إلى التعامل معه لا كزلّة فردية أو خطأ عابر، بل كخيانة مزدوجة للفكرة وللجماعة معاً، تمهّد للفساد، وتفكّك الثقة، وتمنع قيام العزائم الصحيحة التي لا نهضة من دونها.

إذا كانت الخيانة الفكرية هي «الانقلاب على الأصل الفكري»، فإنّ الحنث باليمين هو التجسيد العملي والمناقبي لهذا الانقلاب. فسعاده لا ينظر إلى اليمين كمجرّد إجراء شكلي أو التزام لفظي، بل كـ «**رباط اجتماعي مناقبي** «وعقدٍ أخلاقي شامل، يُنشئ رابطة وجودية بين الفرد والقضية، ويجعل من الالتزام به معياراً للقيمة القومية للفرد. فاليمين، في نظره، وحدة أخلاقية لا تتجزّأ، والحنث بإحدى موادّها هو حنث بها كلّها، لأنّ القَسَم «ليس جمع مواد، بل التزاماً واحداً كاملاً.»[1]

ومن هنا، لا يُقاس الحنث بالفعل الظاهر وحده، بل بنيّة الانفصال عن هذا الالتزام، وبالتحوّل الداخلي الذي يسبق السقوط العملي. فالخائن لا يبدأ خائناً في سلوكه، بل في وعيه، حين يفقد الشعور بقدسية العهد الذي قطعه، ويتعامل مع اليمين كوسيلة ظرفية لا كميثاق مصيري. ولذلك، كان سعاده يحصر أسباب الحنث إمّا بـ «ضعف الأخلاق والاستهزاء بالقيم المناقبية»، أو بـ «الجهل وفقد الإدراك»، ملقياً باللائمة على «النفوس التي غلبت مثالبها مناقبها.»[2]

ويشدّد سعاده على أنّ الصمت المتواطئ وكتمان الحقائق الأكيدة عن المراجع العليا في القضايا المصيرية يدخلان بدورهما في باب الحنث باليمين، ولو لم يقترنا بفعل تمرّدي مباشر، لأنّ «كتمان الشهادة مع المعرفة» هو شكل من أشكال التآمر المقنّع.[3] ويُخطئ من يظنّ أنّ الحنث باليمين يمكن تبريره بوصفه خلافاً سياسياً أو اجتهاداً تنظيمياً،

1 ـ سعاده، إلى ميشال أبو رجيلي، 1946/02/23.

2 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد السادس 1942 - 1943،»دروس قومية اجتماعية – اليمين»، الزوبعة، بيونس آيرس، العدد 65، 1943/9/1.

3 ـ سعاده، إلى ميشال أبو رجيلي، 1946/02/23.

فالقضية هنا لا تتعلّق بالرأي، بل بالعقد الأخلاقي الذي لا يقوم العمل القومي من دونه. لذلك يحسم سعاده هذا الالتباس حين يؤكّد أنّ الحنث باليمين القومية النظامية «لا يمكن حسبانه خلافاً مع الزعيم»، بل خروجاً صريحاً على الالتزام المناقبي الذي تقوم عليه الحركة.[1]

ويكشف سعاده عن بُعدٍ نفسي بالغ الخطورة في الحنث باليمين، يتمثّل في انقلاب المعايير لدى الناكث، حيث يتحوّل نقض العهد من فعل معيب إلى ادّعاء أخلاقي، ويبدأ صاحبه بتبرير خيانته بوصفها موقفاً شجاعاً أو بطولة فردية. فبعد ارتكاب جريمة نكث العهد، يسير بعضهم «باختيال وكِبر كأنّهم قاموا ببطولة باهرة»، في تشويه كامل لمعنى الشرف والواجب.[2]

ولا تقتصر نتائج الحنث باليمين على سقوط الفرد نفسه، بل تمتد لتصيب الجماعة كلّها، لأنّ نكث العهد يزعزع الثقة، ويفتح ثغرات في البنيان القومي، ويعرّض المجهود العام لأخطار لم يكن الأوفياء شركاء في صنعها. فالحنث باليمين، كما يبيّن سعاده، يضع المخلصين في مهبّ العذابات والأخطار، ويقوّض الجهد القومي المشترك من الداخل.[3]

التجسيد العملي: قضية ميشال أبو رجيلي

تقدّم رسالة سعاده إلى ميشال أبو رجيلي نموذجاً تطبيقياً واضحاً لخطورة الحنث باليمين. فبعد أن «قطع العهود والمواثيق» على نفسه، نكث بها متأثّراً «ببعض أقوال لا تمتّ إلى الحقيقة بصلة». وهنا يربط سعاده بوضوح بين الضعف الفكري، المتمثّل في التأثّر بالأقوال الكاذبة، والخيانة المناقبية، المتمثّلة في نكث العهد. ويضع الوفاء في مواجهة هذا السلوك، معتبراً إيّاه «من أقدس الفضائل النفسية وأجلّها»، ومؤكّداً أنّ

1 ـ حديث الزعيم إلى جريدة كل شيء، كل شيء، بيروت، العدد 20، 1947/7/31، راجع الأعمال الكاملة، المجلد الثامن.

2 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد السادس 1942 - 1943،»دروس قومية اجتماعية – اليمين».

3 ـ المصدر نفسه.

هذا النكث لا يُعدّ شأناً شخصياً، بل فعلاً «يمسّ كرامة الحزب ومصلحته»، ويصيب الكيان الجماعي في صميمه.

خيانة الأمانة الاجتماعية

تُمثّل خيانة الأمانة الاجتماعية، في فكر سعاده، الخيانة للرابطة التي تقوم عليها الأمة، أي رابطة الحياة المشتركة والنظام الأخلاقي الذي ينظّم علاقات أفرادها. وهي لا تقتصر على الفساد الإداري، بل تشكّل «خيانة للضمير الجمعي» و«خرقاً للثقة المجتمعية»، يتمثّل في إفساد المجتمع من الداخل عبر آليات مثل الرشوة والمحسوبية والغش والتزوير والخداع ونشر القيم المناقضة لروح النهضة.

ويؤسّس سعاده لهذا المفهوم انطلاقاً من أنّ المجتمع العظيم هو الذي يقيم علاقاته على الأمانة والثقة المتبادلة. «ففي نظامنا»، يقول، «كما في كلّ نظام اجتماعي سياسي راقٍ، الثقة ركن من الأركان الأولية.»[1] ويذهب إلى أبعد من ذلك في تشخيص خطورة هذه الخيانة، معتبراً أنّ «المجتمع الذي يفسح للخيانة مجالاً هو مجتمع مريض»، وواصفاً الخائن الاجتماعي بأنّه «عدوّ الشعب» لأنّه «يهدم أساس العيش المشترك من داخله.»

ومن أبرز تجلّيات هذه الخيانة، وفق نصوص سعاده:

خيانة الوظيفة العامة: حين يتحوّل الموظّف من خادم للمصلحة العامة إلى حارس لمصالحه الذاتية، فيصبح المنصب وسيلة للاغتناء لا للخدمة.

خيانة المسؤولية التعليمية: عندما يتحوّل المعلّم أو المثقّف من مرشد للأمّة إلى مشوّه لوعيها، عن قصد أو عن جهل.

خيانة الأخوّة القومية: عبر إشاعة روح الشكّ والفرقة بين أبناء الأمّة الواحدة بدل توحيد الكلمة وإصلاح الذات.

1 ـ رسالة إلى وليم بحليس، 1941/07/31.